مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 7، فبراير 2013

السلام الدائم:
رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية

إبراهيم شرقية

لمحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2013

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

1. نتائج الدراسة 3
2. المقدمة 4
3. اتفاق مجلس التعاون الخليجي: مفاضلة بين السلام والعدالة 6
4. قضايا المصالحة الوطنية 8
   - مواجهة الماضي 8
   - التعامل مع النظام القديم 9
   - القضية الجنوبية 10
   - اللغز الحوثي 11
5. هندسة المصالحة الوطنية 13
   - وكلاء المصالحة 13
     - الأحزاب السياسية 13
     - المنظمات غير الحكومية (NGOs) 13
     - المرأة 14
     - القبائل 14
   - عمليات المصالحة الوطنية 15
     - وضع خطة مرحلية للمصالحة الوطنية 15
     - الحوار الوطني، خريطة طريق للمصالحة 16
     - لجنة تقصي الحقائق، ضرورة لمصالحة مستدامة 17
     - العدالة الانتقالية، مرحلة محورية في عملية مصالحة وطنية أكبر 17
6. دور المجتمع الدولي في المصالحة الوطنية في اليمن 18

ملحق 20

عن المؤلف

ابراهيم شرقية، زميل بدائرة السياسات الخارجية في معهد بروكنجز وأستاذ النزاعات الدولية بجامعة جورجتاون - قطر. شغل سابقاً منصب مدير مشروع أول لأكاديمية التطوير التربوي، حيث أدار مشاريع تنمية دولية في عدة بلدان عربية منها اليمن وقطر. بالإضافة الى عمله كمستشار أكاديمي لسفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في واشنطن، فقد قام بتدريس مواضيع في تسوية النزاعات الدولية في كل من جامعة جورج واشنطن وجورج ميسن في ولاية فرجينيا والجامعة الكاثوليكية في واشنطن.

نشر شرقيه العديد من البحوث والدراسات التي تختص بقضايا النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث نشرت مقالاته السياسية في نيويورك تايمز، فاينانشال تايمز، CNN، مجلة فورين بوليسي، كريستشن سينس مونيتور، الجزيرة، فيلادلفيا إنكويرر، وتم اقتباس تصريحاته السياسية في العديد من وسائل الإعلام منها: رويترز، اسوشيتد برس، وهو محلل سياسي في العديد من البرامج السياسية بما فيها NPR، CNN، الجزيرة (القناة العربية والانجليزية) و BBC. حصل شرقية على شهادة الدكتوراه من جامعة جورج ميسن في تحليل وتسوية النزاعات عام 2006.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

مركز بروكنجز الدوحة التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن والذي يقع في الدوحة. يقدم مركز بروكنجز الدوحة أبحاث سياسية وعالية الجودة ذات تأثير في منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعته المتطورة في البحوث الميدانية، والدراسات المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط الكبير، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة.

يرأس مجلس المستشارين الدولي لمركز بروكنجز الدوحة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، والرئيس المشارك ستروب تالبوت. تم افتتاح المركز رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في 17 فبراير 2008. يمول المركز من قبل حكومة دولة قطر، ويديره سلمان شيخ.

ولتحقيق رسالته، يقوم المركز بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حد سواء في قضايا السياسات العامة والهامة المتعلقة بالمجالات الأربعة التالية:

1- الديمقراطية والإصلاح السياسي والسياسات العامة. 2- العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط والدول الآسيوية الناشئة بما في ذلك الشؤون الجيوسياسية واقتصاد الطاقة. 3- الصراعات وعمليات السلام في المنطقة. 4- الإصلاح التعليمي والمؤسسي والسياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز الدوحة في المنطقة، وهو منفتح على وجهات النظر كافة.

نتائج الدراسة[1]

أسفرت الاتفاقية التي توسط فيها مجلس التعاون الخليجي والتي تم توقيعها في نوفمبر 2011 بنجاح عن تنحي الرئيس اليمني على عبد الله صالح ووضع الأسس لحكومة انتقالية جديدة. ومع ذلك، لم تتمكن الصفقة من تقديم حلول للمشاكل الضخمة والمستعصية التي تواجه الوحدة والسلام المستدام في اليمن، فعملية التحقيق في ماضي دولة اليمن لم تتم للبدء بعملية المواجهة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان المتعددة والتي ظهرت خلال 33 عاماً من دكتاتورية صالح. في الوقت الذي يستمر فيه الحزب الحاكم لليمن سابقاً اللعب بشكل أساسي في سياسات الدولة من دون الانخراط في عملية إصلاح داخلي جاد.

وهكذا تظل تلك المشاكل وما يكمن فيها من مصادر رئيسية أخرى للصراع في اليمن من دون حل. وعلى الرغم مما قدمته المبادرة الخليجية من إطارٍ لتسوية سياسية في اليمن، فإنه يجب القيام بمزيد من العمل عليها من أجل إيجاد آلية انتقالية تحقق الاستقرار الدائم. وإذا ما أراد اليمن تفادى موجة أخرى من العنف والحرب، فينبغي أن تشكل المبادرة الخليجية فرصةً للبدأ بعملية مصالحة وطنية واسعة تعكس المبادئ التالية:

- من أجل إيجاد مناخ مناسب للمصالحة الوطنية، يجب أن تقوم العملية على أساس الشراكة المتساوية بين جميع الأطراف السياسية التي تنبذ العنف. في حين لا تحتاج الأطراف للتمتع بتمثيل متساوٍ عددياً في العملية، فإنهم يجب أن يشعروا بالحرية في التعبير عن مواقفهم من دون تهديد أو هيمنة أو تفرد في صنع القرار. يجب ألا يكون هناك حزب واحد يدير ويسيطر على المصالحة.

- على الرغم من عدم وجود إجماع يمني على القضية، فإن معالجة الماضي هو المدخل لتحقيق مصالحة وطنية دائمة في اليمن. يجب على اليمن توظيف منظومة كاملة من آليات العدالة الانتقالية (خصوصاً، لجنة تقصي الحقائق) من أجل تقديم تفسيرٍ كامل للجرائم التي تم ارتكابها في ظل حكم صالح، فالتجاوز عن الماضي لكونه مؤلماً أو مثيراً للجدل سيؤدي فقط إلى تعقيد عملية المصالحة ويؤدي إلى عدم الاستقرار في المستقبل.

- لا يمكن استبعاد المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم سابقاً) من المشهد السياسي اليمني، فهذا الحزب له دور يجب أن يلعبه في تحقيق المصالحة الوطنية ومن ثم تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلاد. ولكن على الحزب أن يلعب دوراً بناءً في اليمن الجديد، والأهم من كل ذلك فعليه أيضاً أن ينهمك في عملية إصلاح عميق داخل الحزب. العناصر التي يجب على الحزب التفكير بإصلاحها وتغييرها تشمل اسم الحزب، وميثاقه، وبعض الشخصيات القيادية. عملية اصلاح حقيقية وجذرية ستساعد الحزب نفسه على الاستمرارية وتساعد اليمن للوصول الى مصالحة وطنية حقيقية.

- تتطلب المصالحة مع جنوب اليمن الاعتراف بالمظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المشروعة لأهل الجنوب. ويجب أن يبدأ الجنوبيون أنفسهم في حوار داخلي حول نوع العلاقة التي يريدون بناءها مع الجزء الشمالي من البلاد، حول ما إذا كانوا يريدون الوحدة، أو نظاماً فيدرالياً، أو الانفصال. يجب على الجنوبيين أن يبذلوا الجهد لفهم تجربتهم السابقة الخاطئة للوحدة مع الشمال كنتاج لسياسات النظام القديم، بدلاً من ربطها بمفهوم الدولة الديمقراطية والمدنية الناشئة حديثاً في اليمن. تجربة الوحدة فشلت مع نظام تفردي وهذا لا يتسق بالضرورة مع نظام تعددي ديمقراطي تطمح اليمن لبناءه ومن هنا يجب النظر للعلاقة المستقبلية مع الشمال من هذا المنظار. فالوحدة أو الفيدرالية التي تبسط العدالة للجميع هي وضع نهائي قابل للتحقيق، وعلى الجنوبيين أن يبذلوا جهوداً جدية لتحقيق هذا الهدف.

- للحوثيين مظالم مشروعة يجب استيعابها. يجب على الدولة، جنباً إلى جنب مع الأحزاب السياسية اليمنية، أن تساعد القيادة العسكرية والتنظيمية للحوثيين على التحول إلى حزب سياسي يمارس حقوقه السياسية الكاملة والمتساوية. كذلك يجب على الحوثيين أن يدركوا أنه لا يمكنهم أن يكونوا حزباً سياسياً بينما يبقون على أسلحتهم وسيطرتهم السيادية على مناطق داخل اليمن.

- يمكن لدور موثوق، وشفاف، ومحدد بدقة للمجتمع الدولي - ممثلاً بالأمم المتحدة – أن يكون محورياً في مساعدة اليمن على بلوغ أهداف عملية المصالحة الوطنية. ففي الوقت الذي يجب فيه على المجتمع الدولي أن يوفر الدعم السياسي والمالي، والتقني لعملية المصالحة الوطنية، يجب عليه أيضاً أن يحترم استقلال اليمن. تحويل اليمن إلى جبهة أخرى للصراع بين إيران من جانب والعربية السعودية وأمريكا من الجانب الآخر سوف يعمل فقط كحجر عثرة أمام المصالحة اليمنية. أما بالنسبة للحملة المستمرة للطائرات بدون طيار ضد" تنظيم القاعدة" فهي تساهم بشكل أو بآخر بتعثر عملية المصالحة الوطنية، حيث أن الغالبية العظمى من اليمنيين ينظرون إلى وجود هذا التنظيم في اليمن كمسألة يمنية خالصة وبالتالي يرفضون ما يرونه انتهاكاً لسيادتهم متمثلاً بقصف الطائرات المستمر.

1. كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الانجليزية وهذه ترجمة للنسخة الانجليزية.

المقدمة

في 23 نوفمبر 2011، وقع الرئيس اليمني السابق على عبد الله صالح على اتفاقية المبادرة الخليجية والتي وضعت نهايةً لحكمه الذي استمر لعدة عقود. وقد تم توقيع الاتفاقية في احتفالية عقدت بالرياض وحضرها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، حيث قضى الاتفاق بنقل السلطة الرئاسية لنائب صالح، عبد ربه منصور هادي. بيد أن صالح لم يسلم الرئاسة إلا بعد أن تأكد من أن المبادرة الخليجية تقتضي من البرلمان اليمني إلى "إصدار قانون حصانة يضمن الحماية له وكل من عمل معه إبان فترة حكمه."[2]

بينما نجحت المبادرة الخليجية في تسهيل رحيل صالح وتشكيل حكومة انتقالية جديدة، فإنها أخفقت في توفير حلول للتحديات الهائلة والعسيرة التي تهدد وحدة اليمن وسلامه الدائم، وعلى وجه التحديد، فقد تجاهلت المبادرة الخليجية ماضي البلاد الحافل بالعديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان التي حدثت على مدار 33 عاماً من الحكم الديكتاتوري، كما أنها سمحت أيضاً للحزب الحاكم بالاستمرار كلاعب رئيسي في سياسات اليمن دون التطرق إلى أي إصلاحات جادة. وبالنتيجة، أهملت المبادرة الخليجية معالجة الأسباب والظروف الرئيسية الكامنة وراء النزاع اليمني، فكان هدفها تجديد النظام لا تغيره، وهو الأمر الذي قد يحمل بذور عدم الاستقرار في المستقبل.

من المؤكد إن الإزاحة التامة للحزب الحاكم السابق من الحياة العامة في ذاتها تؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار، كما كانت الحالة في العراق بعد "اجتثاث حزب البعث" في 2003، فقرار بول بريمر -الحاكم المدني الأمريكي السابق - باستبعاد أعضاء حزب البعث المرتبط بالرئيس العراقي السابق صدام حسين من الحياة العامة العراقية -بما في ذلك الخدمة العسكرية والمدنية- أسفر عن إفساد تام لعملية إعادة إعمار العراق وهمش قطاعات واسعة من المجتمع وأشعل فتيل الطائفية بشكل مؤثر. وهذا يثير أسئلة أكثر تعقيداً عن كيفية تحقيق التوازن بين استيعاب أعضاء حزب حاكم سابق وإلغائهم من الحياة العامة بشكل كامل.[3] يضاف لذلك، أنه لم تتم معالجة مشاكل شائكة تواجه وحدة اليمن -مثل الحركة الانفصالية الجنوبية والتمرد الحوثي- بشكل مباشر. في الفترات الانتقالية، يمكن لقرارات خاطئة أن تقوض العملية السياسية وتشعل المزيد من نار الفوضى وعدم الاستقرار. ولهذا فإن نجاح المبادرة الخليجية لآلية انتقالية تعبر باليمن من مرحلة الأزمة إلى مرحلة السلام المستدام يتوقف على إتْباعُها بعملية مصالحة وطنية مرنة وشاملة، تشمل جميع الأطراف المعنية وإيجاد حل ملائم لمظالمهم السابقة والحالية.

في هذا السياق، يمكن تعريف المصالحة الوطنية بأنها عملية تعالج مظالم أطراف النزاع بهدف إعادة تحديد علاقاتهم وصياغة عقد اجتماعي جديد. في هذا الصدد، تتضمن المصالحة الوطنية في اليمن ثلاثة عناصر: حواراً وطنياً، لجنة تقصي حقائق، وعدالة انتقالية.[4]

توقيع اللاعبين السياسيين الرئيسيين في اليمن للمبادرة الخليجية لا يضمن لها النجاح، فالمصالحة الوطنية أمرٌ لا غنى عنه لدعم عملية تطبيق الاتفاق. لقد أدى الثلث فقط من اتفاقيات الحروب الأهلية التي تم التفاوض بشأنها فيما بين 1945 و 1993 إلى سلام مستقر ومستدام.[5] دول مثل البوسنة، وكمبوديا، رواندا، أنجولا، سيراليون، توصلت جميعها لاتفاقات تم التفاوض بشأنها لصراعاتهم الأهلية -وهي الاتفاقات التي اتبعت نهجاً مماثلاً للنهج الذي اتبعته المبادرة الخليجية- ولم يزل جميعها يكافح من أجل تحقيق سلام مستدام. وهكذا، يكون من الضروري، التعامل مع الأسباب المتجذرة لعدم الاستقرار، في عملية مصالحة وطنية جادة لليمن قبل فوات الأوان.

المصالحة الوطنية في اليمن أمرٌ هام لأنه يتيح للأطراف، ليس فقط حل نزاعاتهم القائمة، ولكن أيضاً تحديد علاقاتهم في مجتمع ما بعد الصراع، كما يصوغها جي لويس راسموسين "يجب إقامة عقد اجتماعي بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع، المصالحة بين تلك الجماعات هو أمرٌ ضروري للمحافظة على هذا العقد الاجتماعي، وهي ضرورية من أجل سلام مستدام".[6]

2. انظر الملحق رقم 1، "المبادرة الخليجية لليمن".

3. للمزيد عن التحديات بإعادة دمج نخب النظام القديم، انظر إيلين لوست، "Voting for Change: The Pit falls and Possibilities of First Elections in Arab Transitions"، "التصويت للتغيير: مخاطر واحتمالات الانتخابات الأولى في التحولات العربية،" مركز بروكينجز الدوحة- مشروع جامعة ستانفورد عن التحولات العربية، مايو 2012، <http://www.brookings.edu/research/papers/2012/05/09-arab-democracies-lust>.

4. للمزيد عن المناهج المتبعة لتحقيق المصالحة، انظر يوهان جالتونج، "-ce, Reconciliation, and Resolution: Coping with Visible and Invisible Effects of War and Violence After Violen"، "ما بعد الانتهاكات، وإعادة البناء، والمصالحة، والقرار: التعامل مع التأثيرات المنظورة وغير المنظورة للحرب والعنف"، في المصالحة، والعدالة، والتعايش، تحرير/ محمد أبو نمر (لانهام، ميريلاند: مكتبة يكسنجتون، 2001)، 3-23.

5. روي ليكليدر، "The Consequences of Negotiated Settlements in Civil Wars, 1945-1993"، (نتائج الاتفاقيات التي تم التفاوض عليها في الحروب الأهلية، 1945-1993)، مجلة العلوم السياسية الأميركية 89، رقم 3، 681-690.

6. جي لويس راسموسين، "Negotiating a Revolution: Toward Integrating Relationship Building and Reconciliation into Official Peace Negotiations"، (تفاوض الثورة: نحو دمج مفهوم بناء العلاقات والمصالحة في عملية مفاوضات سلام رسمية) في المصالحة، والعدالة، والتعايش، تحرير/ محمد أبو نمر (لانهام، مريلاند: مكتبة يكسنجتون، 2001)، 121.

تتخذ المبادرة الخليجية "نموذجاً تنازلياً" يبدأ من المستوى الرسمي بالتوقيع على المبادرة باتجاه المواطنين الذين سيعيشون نتائج تطبيق المبادرة. من جانب آخر تركز المصالحة الوطنية على المشاركة المباشرة للأطراف المعنية بينما تحاول معالجة اختلافاتهم. يعرف جون بول ليدراش المصالحة على أنها "عمليات دينامية، متكيفة تسعى للبناء والتعافي"[7] و "عملية تغيير وإعادة تحديد العلاقات".[8] توفر المصالحة الوطنية في السياق اليمني فرصة للتعافي ولإعادة صياغة العلاقات بين الأطراف المختلفة في البلاد. فمنذ تشكيل أحزاب اللقاء المشترك المعارض اتسمت علاقة المعارضة مع حزب المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم السابق) بالعداوة والخصومة. في ضوء هذه العلاقة يمكن للمصالحة الوطنية أن توفر فرصة لإصلاح تلك العلاقة من خلال اعادة تعريفها من جديد.

7. جون بول ليدراش "Civil Society and Reconciliation،" (المجتمع المدني والمصالحة) في السلام المضطرب: تحديات إدارة الصراعات الدولية، الكتاب/ جيستر أ كروكر، فين أوسلر هامبسون وباميلا آل، (واشنطن العاصمة: المعهد الأمريكي للسلام، 2001)، 841-854.

8. نفس المصدر، 847.

اتفاق مجلس التعاون الخليجي: مفاضلة بين السلام والعدالة

أدت الاحتجاجات في 2011 إلى انقسام الجيش اليمني بين الموالين لصالح، بما في ذلك الحرس الجمهوري والأمن المركزي والقوات الجوية،[9] والقوات المناهضة لصالح، والتي ضمت بشكل بارز الفرقة المدرعة الأولى وقائدها اللواء علي محسن الأحمر. وبينما جعل هذا التحول في توازن القوى من الصعب على أيٍ من الطرفين حسم المواجهة العسكرية لصالحه، فقد سبب استقطاباً في الصراع، صار أكثر ترسخاً مع كل جانب. واستمرت حالة الجمود لمدة سنة تقريباً.

خطر المواجهة العسكرية كان سيقود على الأرجح إلى حرب أهلية لا يمكن لأيٍ من الطرفين التنبؤ بنتيجتها وعواقبها. مهدت حالة الجمود هذه الطريق لتسوية توسط فيها مجلس التعاون الخليجي. قدمت الوثيقة الخليجية "خروجاً مشرفاً" للرئيس السابق، بما في ذلك الحصانة القانونية، بينما في الوقت نفسه أزاحته من السلطة. من وجهة نظر أحزاب "اللقاء المشترك" المعارض فإن الصفقة جنبت البلاد الانزلاق إلى أتون عنف شامل مما جعلها حلاً وسطاً يستحق القبول.

في الحقيقة، حققت التسوية ما هو أكثر من تفادي الحرب الأهلية في اليمن، فلقد أسست نظرة مستقبلية لعملية انتقالية بتأمين عملية شاملة تشارك فيها جميع أحزاب المعارضة،[10] ويمثلها رسمياً أحزاب اللقاء المشترك. بينما ظل البرلمان اليمني كما كان، فأثمرت الصفقة عن مجلس وزراء موحد من 35 عضواً مقسمين بالتساوي بين وزراء للمعارضة وللموالاة. بالإضافة لذلك، فقد عززت الصفقة إجماعاً دولياً على الحاجة للتحول الديمقراطي في اليمن، بينما أظهرت الانتفاضة السورية أن انقسام المجتمع الدولي يمكن له أن يسهم بشكل كبير في استمرار عدم الاستقرار والعنف الداخلي، وحتى الحروب بالوكالة بين أجندات دولية متصارعة.

مع ذلك، فقد طرح انتقال السلطة في اليمن أسئلة هامة من دون إجابة وهو ما قد يكون له آثار سلبية على استقرار البلاد مستقبلاً. مفاضلة المبادرة الخليجية بين السلام والعدالة أدت إلى ما يسميه جوهان جالتونج "السلام السلبي"[11] أو الغياب البسيط للعنف. السلام السلبي يميل للهشاشة. يمكن أن ينهار في أي لحظة خلال تطبيق اتفاق السلام. من أجل تحقيق "السلام الإيجابي" الذي يوفر أساساً لتقدم سياسي واجتماعي لاحق، يجب التعامل مع أسباب عدم الاستقرار وليس فقط عقد صفقة بين الحكومة وممثلي المعارضة.

طلبت المبادرة الخليجية تنحي علي عبد الله صالح عن منصبه كرئيس ولكنها لم تطلب منه اعتزال الحياة السياسية تماماً. وبالنتيجة، كان صالح قادراً على التحول بشكل سلس إلى منصب سياسي جديد كرئيس للمؤتمر الشعبي العام. مع استمرار صالح في شغل منصب سياسي رئيسي، يعتقد الكثيرون من اليمنيين إنه سيعمل على الانقضاض على الثورة[12] -متلاعباً بالمشهد السياسي الداخلي والسعي لتقويض التسوية التي تم إيجازها في المبادرة الخليجية. لقد صعب الدور الذي يلعبه صالح من الحوار الوطني، والذي أدى بالتالي إلى صعوبة عملية المصالحة.

إضافةً لذلك، فقد منحت الصفقة الخليجية الحصانة لعلي عبد الله صالح وحلفائه، ولكنها لم تشمل المعارضة، تاركةً الباب مفتوحاً للنزاعات في المستقبل بين الطرفين. خاصةً أن صالح قد استغل هجوم يونيو 2011 ضده على مسجد القصر الرئاسي[13] كمبرر لمحاكمة عدد من أعضاء المعارضة، متهماً إياهم هم وزعماء قبليين بتدبير الهجوم في سعي منهم لاغتياله. منح حصانة كاملة لأحد الأطراف بينما يتم السماح له باتخاذ إجراءات قانونية ضد الآخرين جعل من المستحيل تقريباً على الأحزاب في البلاد أن تعمل معاً ويثق كلٌ منها بالآخر.

علاوة على ذلك، قد يفشل البند الخاص بالحصانة في تحقيق الامتثال للقانون الدولي الإنساني. تعتبر منظمة العفو الدولية القانون خرقاً لتعهدات اليمن القانونية الدولية، قائلةً: "يلتزم اليمن بموجب القانون الدولي -بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من صنوف المعاملة أو العقوبات القاسية، أو غير الإنسانية، أو المهينة، والتي يعد اليمن دولةً طرفاً فيها- بالتحقيق مع/أو محاكمة أي شخص يشتبه في ارتكابه لتلك الجرائم حيثما توفرت أدلة كافية ومقبولة".[14] وفي الوقت نفسه انتقدت المفوضة السامية للأمم

9. تلك الوحدات كانت تحت إمرة أقرباء صالح: قاد أحمد الابن لصالح الحرس الجمهوري، وقاد يحيى صالح ابن شقيقه الأمن المركزي، وقاد أخوه غير الشقيق محمد صالح الأحمر القوات الجوية.

10. لم تكن الاحتجاجات الشبابية في ساحة التغيير جزءاً من الاتفاق، بل عارضته علناً. بينما لم يكن الشباب حزباً سياسياً مستقلاً، إلا إنهم إلى حدٍ ما كانوا ممثلين من خلال أحزاب سياسية رسمية، بما في ذلك حزب الإصلاح والحزب الاشتراكي.

11. جوهان جالتونج، "Theories of Peace: A Synthetic Approach to Peace Thinking"، (نظريات السلام: نهج مركب للتفكير بالسلام)، معهد الدولي لبحوث السلام، أوسلو، 1967، 12.

12. انظر إبراهيم شرقية، "Yemen Can't Do it Alone"، (لا يمكن لليمن القيام بها وحده)، نيويورك تايمز، 1 يونيو 2012، <http://www.nytimes.com/2012/06/02/opinion/yemen-cant-do-it-alone.html?_r=1>.

13. انفجار في المسجد في 3 يونيو 2011، أدى لجرح صالح وستة آخرين من المسؤولين الحكوميين وكان صالح قد ألقى باللوم على آل الأحمر شيوخ قبيلة حاشد، والتي قاتلت قواته على مدي أسبوعين سابقين. انظر ف. وورث ولورا كازينوف، "Yemeni President Wounded in Palace Attack"، (جرح الرئيس اليمني في هجوم على القصر الرئاسي"، نيويورك تايمز، 3 يونيو 2011، <http://www.nytimes.com/2011/06/04/world/middleeast/04yemen.html?pagewanted=all>.

14. منظمة العفو الدولية، "Yemen: Immunity Law Deals Blow to Victims of Abuses"، (اليمن: صفقات قوانين الحصانة ضربة لضحايا التعذيب وسوء المعاملة)، 24 يناير 2012، <http://www.amnesty.org.au/news/comments/27686/>.

المتحدة لحقوق الإنسان نافي بيلاي القانون عندما كان في شكل مسودة، قائلةً إنه إذا أصبح قانوناً فسيكون انتهاكاً لتعهدات اليمن الدولية لحقوق الإنسان.[15] ليس من الواضح أي شئ يخول ممثلي المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك) الموافقة على إعفاء صالح وحلفائه من الملاحقة القضائية، حيث لا تمثل (أحزاب اللقاء المشترك) بأي حال جميع الضحايا وعائلاتهم. على أية حال، تمثل صفقة الحصانة في المبادرة الخليجية حلاً جزئياً فقط، حيث إنها تحمي الأفراد فقط من الملاحقة القضائية داخل اليمن، ولكنهم يبقون معرضين للمقاضاة عن تهم حقوق الإنسان في البلاد التي تقيم دعاوى "الولاية القضائية العالمية". لتحقيق شئ ما قريب من حل تلك المسائل، تحتاج البلاد لقوانين للعدالة الانتقالية التي تضمن لكل طرف معالجة عادلة ومتساوية داخل اليمن.

وأخيراً، تناولت التسوية السياسية اليمنية قضية العدالة فقط لأولئك الذين تأثروا بشكل مباشر بانتهاكات حقوق الإنسان، فكان التركيز على الضحايا وعائلاتهم بوجه خاص. ومع ذلك، فحتى بالنسبة لتلك المسألة، فقد أبرزت العملية أسئلة عديدة، حيث أشار أحد الناشطين إلى "أن عامة الناس قد عانوا أيضاً بشكل خطير خلال أحد عشر شهراً من الثورة ولعقود تحت حكم صالح".[16] خلال أشهر من احتجاجات الشارع، خضع جميع اليمنيين تقريباً لفقدان الخدمات الأساسية (بما في ذلك المياه والكهرباء) وحرية الحركة وفرص العمل. هذا بالإضافة إلى من تعرضوا للإجهاد الشديد وفي بعض الحالات، للصدمة. بينما وفرت التسوية السياسية العدالة لأولئك الذين تأثروا بشكل مباشر باضطرابات البلاد، فقد فشلت في معالجة معاناة الشعب اليمني خلال تلك الحقبة الزمنية. لتحقيق عملية مصالحة وطنية فعالة يجب عليها أن تعالج تلك المعاناة التي استمرت لسنوات عديدة، بما في ذلك اعتراف الدولة بتلك المآسي وإمكانية الاعتذار عن تجربة الشعب اليمني تحت الحكم السابق. قد يكون للاعتراف والاعتذار تأثير معنوي قوي وقد يكون أداة فعالة في المساعدة على اتجاه البلاد نحو المصالحة.

15. المرجع نفسه.
16. مقابلات المؤلف مع سارة أحمد، صنعاء، مايو 2011.

قضايا المصالحة الوطنية

يجب أن تقوم عملية المصالحة الوطنية في حقبة ما بعد صالح بمعالجة القضايا أدناه بوجه خاص، فتجاوزها سيزيد فقط من تعقيد العملية الانتقالية للبلاد.

مواجهة الماضي

التعامل مع الماضي في السياق اليمني أمرٌ هام لمعالجة ثلاث قضايا رئيسية: الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة وغيرها من ذوي النفوذ، ومصير المختفين قسراً، وحقيقة ما حدث في عهد صالح.

لقد أتى صالح أولاً إلى السلطة في الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) في 1978، حيث أدت محاولة الانقلاب التي قام بها الناصريون إلى الموجة الأولى من عمليات الإعدام والاختفاء القسري.[17] في 1990، قامت الجمهورية العربية اليمنية بزعامة صالح بشكل سلمي بالاتحاد مع النظام الاشتراكي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن) والتي شهدت حرب أهلية دموية في 1986. عندما حاول اليمن الجنوبي الانفصال في 1994 في ظل نزاع على السلطة وتقاسم الثروة، اندلعت حرب بين الشمال والجنوب. وانتهت الحرب بسيطرة الشمال على العاصمة الجنوبية "عدن" في يوليو 1994، مما أدى إلى "الوحدة القسرية" للشمال والجنوب، وهروب قيادات الجنوب السياسية، وجولة أخرى من الاختفاءات القسرية.

بعد ذلك، واجه اليمن تمرداً مستمراً من المتشددين الحوثيين في المحافظات الشمالية، ما ساهم في إشعال فتيل حرب دموية في 2004. كما شهدت البلاد أيضاً حالة نزاع استمر لسنوات عديدة مع الجهاديين المرتبطين "بالقاعدة". في ظل سيطرة صالح على الحكم على مدى 33 عاما (1978-2011)، فضلاً عن النظام الاشتراكي في الجنوب (1970-1990)، اختفى العديد من أعضاء المعارضة من دون تفسير. حتى فترات السلام والاستقرار النسبي تحت حكم صالح، تم احتجاز السجناء السياسيين لفترات طويلة وتعذيبهم ونفيهم، بينما ظلت أماكن احتجاز الآخرين مجهولة.[18] حملة إرهاب الدولة واختفاءات المعارضين السياسيين ترسخت بعمق في الذاكرة الجمعية لليمنيين.

ليس من الواقعية أن نتوقع تلاشي تلك الذكريات بسهولة كنتيجة لتوقيع المبادرة الخليجية في الرياض. نظرياً على الأقل، التعامل مع الماضي أمرٌ ضروريٌ لتحقيق مصالحة ذات معنى، فضحايا القمع وأسرهم لهم الحق في معرفة الحقيقة- ماذا حدث، ولماذا حدث، ومن المسؤول عنه، لآن معرفة ما حدث في الماضي قد يساعد الضحايا وذويهم على التكيف مع معاناتهم، تلك المكاشفة قد تمكنهم من التقدم للأمام مع الطرف المسؤول عن الانتهاكات.

معرفة حقيقة ما حدث قد تساعد أيضاً على منع وقوع انتهاكات مماثلة مرة أخرى، فالتظاهر بعدم حدوث انتهاكات الماضي أو أن الناس سوف ينسونه هكذا ببساطة والمضي قدماً، سوف يعقد فقط من رثاء الضحايا ويزرع بذور جرائم المستقبل.

بديل التجاوز عن الماضي -كما عبرت عنه قوانين الحصانة الخليجية- لن يفهم بالضرورة على أنه محاكمة علنية وإعدام لمسؤولي النظام السابق. يمكن أن يكون ما دعاه ديسموند توتو -رئيس لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في جنوب أفريقيا- "الطريق الثالث" بين نوريمبرج وفقد الذاكرة الوطنية حلاً وسطاً على الأرض.[19] تم تأسيس لجان تقصي الحقائق -كما تمت مناقشته في وقت لاحق من هذا البحث - في أكثر من 20 دولة مرت بنفس التجارب. تتفاوت تلك اللجان ما بين "مساعي فاشلة أو على مضد في سريلانكا وهاييتي إلى محاولات أكثر متانة نوعاً ما في السلفادور، تشيلي، وجواتيمالا".[20]

الفشل في التعامل على نحو صحيح مع مظالم الماضي غذى حالة من عدم الاستقرار في العملية الانتقالية في اليمن. يتواصل الاستياء والإحساس بالعزلة بين عائلات المختفين والداعمين لقضيتهم وبعضهم رسم على الجدران وجوه أحبائهم المفقودين في كافة أنحاء صنعاء كجزء من حملة احتجاجات 2012.[21] في نفس الوقت، تعتبر مظالم الجنوب -بما في ذلك إقالة الآلاف من مسؤولي جيش اليمن الجنوبي بعد حرب 1994 لتوحيد اليمن- تهديدات رئيسية لوحدة ما بعد صالح. بناءً على التجارب السابقة، لم يزل الكثير من الجنوبيين يصرون على الانفصال عن الحكومة في صنعاء التي لا يثقون بها.

التعامل مع الماضي ليس أمراً هيناً، وهذا هو السبب في تجنب أو تجاهل الخوض فيه في كثير من الأحيان. التحدي الأول الذي تواجهه الأطراف هو

17. انظر "Nasserists demand disclosure of bodies of those who attempted coup against President Saleh"، (الناصريون يطالبون بالكشف عن جثث الذين حاولوا الانقلاب على الرئيس صالح)، مأرب بريس، 16 أكتوبر 2009، <http://marebpress.net/news_details.php?sid=19416>.
18. مقابلات وحوارات للمؤلف مع نشطاء يمنيين في صنعاء، مايو 2012.
19. ديهوند توتو، *No Future Without Forgiveness*، (لا مستقبل من دون عفو)، (لندن: ريدر، 1999)، 10-36.
20. أوليفر رامسبوثان، توم وودهاوس، وهوج ميال، *Contemporary Conflict Resolution*، (حل النزاعات المعاصرة)، المملكة المتحدة: مطبعة بوليتي بريس.
21. أندريو هاموند، "Yemenis paint disappeared activists on Sanaa streets"، (اليمنيون يرسمون النشطاء المختفين عبر شوارع صنعاء)، رويترز، 25 سبتمبر 2012، <http://www.reuters.com/article/2012/09/25/us-yemen-disappeared-idUSBRE88O0YG20120925>. يمكن إيجاد نماذج من الرسومات في الملحق 4.

إيجاد نقطة بداية، أو كيفية تحديد الإطار الزمني لأي تحقيقات. عند توجيه أسئلة لمن تمت مقابلتهم عن آرائهم بشأن نقطة البداية الملائمة للجنة تقصي الحقائق، أفادوا بإجابات تتضمن ما يلي:

- تقييد تحري الحقائق على ثورة الأحد عشرة شهر التي بدأت في 2011 لجعل الفترة أكثر قابلية للتطبيق.
- البدء منذ الحرب الأولى ضد الحوثيين في 2004. تتخذ الحروب الستة مكانها بشكل عام مع الجماعة، وسوف تساعد نقطة البدء تلك على ضمان تواجد الحوثيين كجزء من عملية المصالحة الوطنية.
- البدء بحرب 1994 مع الجنوب، حيث كانت الحرب الأكبر منذ استقلال الجنوب مرتبطة بقضية الجنوب في الوقت الحاضر.
- البدء بالوحدة الأولى للشمال مع الجنوب في 1990، حيث يميز هذا التاريخ التقاء الجنوب مع الشمال معاً على أسس طوعية.
- الرجوع للخلف إلى 1978، عندما أتى علي عبد الله صالح إلى السلطة، حيث يستحق اليمنيون معرفة المدى الكامل للجرائم التي يعد صالح مسؤولاً عنها.
- البدء بعام 1962، الذي شهد وفاة الإمام أحمد وما نتج من اندلاع حرب أهلية بين "الملكيين" ومن ورائهم العربية السعودية و"الجمهوريين" الذين دعمتهم مصر.

من الواضح أن اليمنيين يعتقدون بآراء شديدة التباين حول النقطة الملائمة لانطلاق عملية تقصي الحقائق. يدرك ياسين سعيد نعمان -رئيس الحزب الاشتراكي في البلاد- تلك الاختلافات في وجهات النظر، ولكنه يشير إلى أن البدء بعام 1990 سيكون الأكثر منطقية مع الأخذ بعين الاعتبار معالجة الانتهاكات الأقدم -على سبيل المثال إعدامات واختفاءات الناصريين سنة 1978- على أساس كل حالة على حدة. ويفسر نعمان ذلك[22] بأن الذهاب إلى ما وراء 1990 يصعب من إدارة العملية. لا يتفق الجميع على أنه يجب على المصالحة الوطنية النبش في الماضي. يقول نائب رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام ياسر العوضي: "يظهر الإرث السياسي اليمني أن المصالحة كانت تبنى على دفن الحقيقة، وليس كشفها. في الماضي، كان هناك طرف منتصر وطرف مهزوم. في هذه المرة، يتساوى كلٌ من الطرفين في كون لا منتصر ولا مهزوم. وهذا يجعل تحرك الطرفين قدماً والنظر للمستقبل لا للماضي أكثر ضرورة".[23] المعارضون لكشف انتهاكات الماضي يخشون من أن معرفة جرائم الماضي ومرتكبيها في مجتمع قبلي مثل اليمن، سوف يؤدي إلى صراع اجتماعي. في الواقع، غالباً ما تدفع قيم الثأر والانتقام القبلية التقليدية لاندلاع الحرب في اليمن.

مع ذلك، فالمشكلة سياسية بجانب كونها اجتماعية. معظم زعماء اليمن الحاليين هم جزء من التاريخ الحقيقي الذي سيتم الكشف عنه. على سبيل المثال، زعيم المعارضة، علي محسن الأحمر، قاد عمليات عسكرية ضد الحوثيين في الشمال، واليوم، يطالب الحوثيون بالقبض على الأحمر للمساءلة عن تلك "الحروب الظالمة" كشرط لإتمام المصالحة الوطنية. كذلك فقد كان حزب الإصلاح الإسلامي -الحزب الأكثر نفوذاً في أحزاب اللقاء المشترك- جزءاً من حكومة صالح أثناء حرب 1994 مع الجنوب. بالإضافة إلى أنه خلال الثمانينيات، عمل رئيس حزب الإصلاح محمد اليدومي تحت حكم صالح في جهاز الأمن السياسي سيئ السمعة، والذي يعتقد بأن هذا الجهاز كان مسؤولاً عن تعذيب السجناء السياسيين.

على الرغم من الشكوك المستمرة حول الحكمة وقابلية تطبيق تقصي الحقائق، لا ينبغي أن يخجل اليمنيون من محاولة نهج مختلف هذه المرة. الصراع المستمر في اليمن هو نفسه شاهد على أن الجهود السابقة لحل الصراع طويل الأمد، والتي لم تتضمن لجان تقصي حقائق، قد باءت بالفشل. تقصي الحقائق هي نقطة انطلاق لبدء عملية اعتراف واعتذار وصفح والأهم، تطبيق قوانين عدالة انتقالية أوسع. يشير عبد الحكيم هلال -صحفي يمني ومدير تحرير صحيفة المصدر الإلكترونية- إلى إن "الصفح ضروري للمصالحة الوطنية ولكن يجب أن تسبقه الحقيقة والاعترافات".[24] يوضح محمود ناشر أيضاً -ناشط مجتمع مدني من اليمن الجنوبي- الأمر بأن الدولة مدينة لشعبها بشيئين: الحقيقة والإعتذار. ويقول أن النظام "يجب أن يعتذر للشعب اليمني كله... وليس فقط للسجناء السياسيين أو شرائح أخرى من المجتمع. يجب أن تعرف الأمة جمعاء ما حدث، حيث أن المعرفة تعزز حقوق المواطنة بين الناس".[25] من المؤكد أن الاعتراف والاعتذار عن أخطاء الماضي سوف يقطعان شوطاً طويلاً باتجاه بناء الدعم الشعبي للمصالحة الوطنية، ويزيد من ثقة اليمنيين في قيادة البلاد التي خلفت صالح، وتجعل أي تسوية سياسية أكثر مصداقية في أعين الشعب اليمني.

التعامل مع النظام القديم

بعض الثوار يودون رؤية انتقال ديمقراطي يستبعد رموز النظام السياسي القديم بالكامل، هذا ليس ممكنا في اليمن لعدة أسباب. الأول، تؤكد الطبيعة الحقيقية للتسوية السياسية بوساطة مجلس التعاون الخليجي على تقاسم السلطة بين الأطراف بدلاً من تسوية محصلتها النهائية صفر. الثاني، يظل المؤتمر الشعبي العام (حزب الرئيس السابق صالح) مسيطراً على المناصب السياسية الرئيسية، خاصةً في الجيش وأجهزة الأمن، وقد احتفظ بدعم شعبي داخل دوائر انتخابية معينة. الثالث، الحزب الحاكم السابق هو الأكثر دراية بأجهزة الدولة ويحتفظ بما يسمى "الذاكرة المؤسساتية". حيث إن عناصره تحتل أكثر مناصب القطاع العام، فإنهم يعرفون كيف يديرون الخدمات المدنية للبلاد، وهناك حاجة إليهم إذا ما تطلب الأمر استمرار

22. مقابلة ومناقشة للمؤلف مع ياسين سعيد نعمان، صنعاء، مايو 2012.
23. مقابلة ومناقشة المؤلف مع ياسر العوضي، صنعاء، مايو 2012.
24. مقابلة للمؤلف مع عبد الحكيم هلال، صنعاء، مايو 2012.
25. مقابلة للمؤلف مع محمود ناشر، صنعاء، مايو 2012.

البيروقراطية في أداء وظيفتها. في الوقت الذي نرى فيه أهمية "فرض حظر رموز النظام من ممارسة السياسة لمدة عشر سنوات على الأقل،" يعترف محمود ناشر بأنه "لا يمكن تحقيق التخلص التام من النظام السابق، حيث أن قادة التحول في اليمن بما في ذلك البعض من بين القوى الثورية كانوا جزءاً من هذا النظام".[26]

الإقصاء التام للمؤتمر الشعبي العام، إذاً، ليس بديلاً ممكناً كما أن منح المؤتمر الشعبي العام فرصة للمشاركة في عملية إعادة البناء سوف يجبر الحزب على العمل ضمن النظام بدلاً من العمل خارجه أو ضده. يقترح العوضي أن "الإبقاء على الحزب الحاكم السابق جزءاً مهماً من المشهد السياسي اليمني، سوف يحقق التوازن مع حزب الإصلاح. من دون المؤتمر الشعبي العام، سوف يهيمن الإصلاح على المشهد السياسي ويتحكم بالكامل في مؤسسات الدولة."[27]

مع ذلك، وللعب وحتى يتمكن حزب المؤتمر الشعبي العام من المشاركة في عملية التحول الديمقراطي بطريقة بناءة، فإن عليه بالمقام الأول القيام بعملية إصلاح داخلي للحزب واسع النطاق. يجب أن يدرك المؤتمر الشعبي العام أن إصلاحات جادة سوف تكون مساعدة ليس فقط للمصالحة في البلاد، ولكن أيضاً سوف تساعد الحزب نفسه بما إنه يسعى للبقاء على قيد الحياة في عهد سياسي جديد. حتى أنه يمكن للمؤتمر الشعبي العام أن يقرر النظر في كيف تكيفت أحزاب حاكمة سابقة لبلدان أخرى مع التغير السياسي الديمقراطي.

يجب على المؤتمر الشعبي العام نفسه أن يقرر أي إصلاحات داخلية عليه أن يعطيها الأولوية. أحد أمثلة الإصلاح سيكون تغيير إسم الحزب، سيكون كثير من اليمنيين مترددين في التصالح مع حزب ارتبط اسمه طويلاً بالقمع، والفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان. تنبه نادية السقاف العضو في لجنة الحوار الوطني في اليمن إلى أن "اسم الحزب الحاكم سابقاً ارتبط بعهد يريد الشعب اليمني طرحه خلف ظهره ومن هنا يريدون أن ينطلقوا قدماً" وتقول "يمكن للأفراد أن يستمروا في ممارسة حقوقهم السياسية، ولكن على الحزب نفسه أن يتغير".[28]

إجراء إصلاحات جادة على ميثاق الحزب اختيار آخر. بالتأكيد، يجب على المؤتمر الشعبي العام أن يقوم بتقييم موضوعي للسياسات والممارسات التي نفذها خلال 33 عاماً في السلطة. في صدد تحديد ما وقع من أخطاء، يمكنه إنشاء لوائح وقوانين للحزب الجديد. على سبيل المثال، يجب على المؤتمر الشعبي العام أن يتبنى سياسات صارمة لمحاربة الفساد الذي ابتلي به الحزب عبر العقود الأخيرة، يحتاج أيضاً للنظر في إزاحة عدد من رموزه القيادية، خاصةً الأسماء سيئة السمعة الأكثر ارتباطاً بالفساد والقمع، وينبغي أن يدرك الحزب أنه مدين للشعب بتضحيات جسيمة من أجل تقبله قبولاً مخلصاً كجزء من السياسات المستقبلية لليمن. تقترح السقاف أن "الطريق الأفضل للمضي قدماً هو الإزاحة التامة لرؤوس النظام من المشهد السياسي بكامله". وتشير إلى اقتراح "مبادرة العشرة-عشرة"والذي "دعى إلى إزاحة رموز القمة العشرة من الجانبين الحكومة والمعارضة وإقصائهم من العملية السياسية".[29]

وأخيراً، يجب أن تدرك المعارضة أن إصلاحاً جاداً داخل الحزب الحاكم سابقاً يحملها عبء المسؤولية نفسها. يجب على المعارضة أن تكون على استعداد للمشاركة في عملية المصالحة الشاملة التي سيرحب بها المؤتمر الشعبي العام بعد الإصلاح، الانخراط في شراكة صادقة مع المؤتمر الشعبي للمساهمة في تحسين آفاق مصالحة وطنية أوسع. يجب على الثوار تفادي تكرار أخطاء الحزب الحاكم السابق بالتفرد بالحكم وتبني سياسات إقصائية.

القضية الجنوبية

استمرت الدولة الاشتراكية لليمن الجنوبي من نهاية الحكم البريطاني لعدن في 1967 وحتى وحدة الجنوب مع الشمال في 1990. عند استيلاء "الشمال" على عدن في حرب 1994 الأهلية، فرت القيادة الجنوبية، بما في ذلك الرئيس السابق على سالم البيض من البلاد. يبدو أن هناك اتفاق واسع النطاق حتى داخل اليمن الشمالي أن "الجنوبيين" قد تحملوا مظالم اجتماعية واقتصادية وسياسية في ظل نظام صالح وأنه يجب الاعتراف بمعاناتهم. وقد تصاعدت المعاملة السيئة للجنوب بعد هزيمة 1994 على وجه الخصوص، تضمنت الأمثلة على هذه المعاملة إقالة حوالي 20 ألف من العسكريين إثر نهاية حرب 1994، وتسريح عدد كبير من موظفي القطاع العام، وتهميش لاحق للجنوبيين في مؤسسات الدولة. حتى أنه في القطاع الصناعي، انخفض عدد المصانع العاملة في الجنوب من 75 قبل 1994 إلى 3 فقط. يزعم نشطاء جنوبيون أنه في ظل سياسات الخصخصة التي تبناها نظام صالح، تم إعطاء الممتلكات الكبيرة لجنرالات الجيش، خاصةً أولئك الذين شاركوا في حرب 1994.[30] تظل التسوية مع الجنوب تحدياً جدياً لاستقرار اليمن طويل الأمد.

في أبريل 2012، أصدر الحزب الاشتراكي اليمني -الحزب الحاكم سابقاً لليمن الجنوبي- بشأن ما دعاه "محددات ونتائج للحوار وإيجاد حل لقضية الجنوب". أوجزت تلك الوثيقة 12 معياراً لبناء الثقة لإيجاد مناخ يفضي إلى حوار، من بينها اعتبار الجنوبيين الذي قتلوا في الحرب الأهلية 1994 شهداء، إعادة الممتلكات التي تمت مصادرتها إلى أصحابها الأصليين، وإعادة تعيين الموظفين والعسكريين الذين أجبروا على التقاعد المبكر في عام 1994.[31]

26. المرجع نفسه.
27. مقابلة ومناقشة للمؤلف مع ياسر العوضي، صنعاء، مايو 2012.
28. مقابلة ومناقشة للمؤلف مع نادية السقاف، مايو 2012.
29. المصدر نفسه.
30. أحاديث للمؤلف مع نشطاء جنوبيين، صنعاء، مايو 2012.
31. 1الحزب الاشتراكي، "The Socialist Party Lays out a Set of Determinants and Outcomes for Dialogue and the Resolution of the Southern Issue"، (الحزب الاشتراكي يحدد مجموعة من المحددات والنتائج المرجوة للحوار وحل القضية الجنوبية)، 3 مايو 2012، <http://www.aleshteraki.net/news_details.php?sid=12741>. يمكن إيجاد النسخة المترجمة لهذا البيان في الملحق 2.

مع ذلك، لا يتفق الجنوبيون أنفسهم على قضيتين أساسيتين: ما هو بالضبط الحل الذي سوف يعتبر عادلاً للجنوب، ومن له الحق في تمثيل الجنوبيين في أي عملية مصالحة وطنية، إذ لا يوجد اتفاق على تمثيل الحركة الانفصالية الجنوبية المعروفة باسم "الحراك"،[32] أو ببساطة "الحراك الجنوبي". بعد إزاحة صالح، رأى اليمن ثلاث إجابات محتملة لطرح السؤال الجنوبي. الأول، يدعو إلى انفصال كلي عن الشمال ويمثله أساساً الرئيس الأخير لما قبل الوحدة، علي سالم البيض، ويدعم الثاني – ويمثله علي ناصر محمد وحيدر أبو بكر العطاس،[33] "الفيدرالية مع الشمال. ويطالب الاختيار الثالث –من دون مؤيدين بارزين- بمعالجة مظالم الجنوب والاستمرار في الوحدة مع الشمال، ولن يستلزم ذلك توسيع الفيدرالية للحكم الذاتي الجنوبي.

مع وضع هذا في الاعتبار، ستكون هناك حاجة لحوار شفاف داخل الجنوب، سواء قبل أو في سياق حوار وطني أوسع، لحل قضية تمثيل الجنوب في مصالحة وطنية. النجاح في تحديد أهداف اليمن الجنوبي سوف يعطي دفعة كبيرة للحوار الوطني الأكبر ومن ثم المصالحة الوطنية.

يضاف لذلك، إنه يجب على الجنوبيين أن يميزوا بين الوحدة بالقوة –كما حدث في حرب 1990 – والوحدة التي تأتي بالاختيار. ما خبره الجنوبيون منذ 1994 هو وحدة جبرية مع نظام صالح، ولكن ليس مع المجتمع الأوسع في سياق عملية ديمقراطية وتعددية. سوف تمثل دولة اليمن الجديدة على نحو مأمول فاصلاً عن ماضي اليمن ما قبل الثورة. حيث إن الجنوبيين يشاركون في تحول البلاد ويسهمون في تشكيل حكومة تتأسس على القبول المتبادل، يجب أن يمتنعوا عن إصدار الأحكام المسبقة على الوحدة أو النظام الفيدرالي مع الشمال بناءاً على تجاربهم السابقة مع النظام.

اللغز الحوثي

تعود أصول الحركة الحوثية الشيعية إلى بدايات الثمانينيات وهي حركة دينية تتمحور حول الزعيم الديني الزيدي حسين بدر الدين الحوثي، وقد تطور الحوثيون تدريجياً الى أن شكلوا قوة عسكرية تتمركز في منطقة صعدا الشمالية. رفض الهيمنة الأميركية هو رأس أجندة المقاومة للجماعة الحوثية. أطلقت حكومة صالح الحروب المتعددة الأولى بهدف سحق الحوثيين في 2004، عندما اتهمهم بالسعي للإطاحة بالحكومة المركزية وتطبيق الشريعة الدينية الشيعية. وقد برهنت الجماعة مع ذلك على مقاومة مساعي الدولة لاستئصالها. لا توجد إحصاءات رسمية عن حجم الجماعة، ولكنهم يقدر عددهم بما يتراوح من الفين إلى عشرة الاف عنصر بحسب 2009.[34] كما هو الحال مع الجنوبيين، فإن للحوثيين أيضاً حزمة مظالمهم الخاصة، فهم يعتقدون أن نظام صالح قد أخضعهم لمآسي جمة تتضمن: التمييز السياسي والديني ضدهم، والتهميش الاقتصادي، ونقص الخدمات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، إقصاء وإزاحة الدعاة والأئمة الحوثيين، مصادرة المساجد الحوثية (خاصة في مناطق حَجَّه وذمار)؛ مكافحة الطقوس الحوثية وخاصةً عيد الغدير،[35] بما في ذلك حبس بعض الأفراد لمشاركتهم في العيد، وإصدار بعض الزعماء الدينيين لفتاوى تعتبر الحوثيين كفاراً وتفرض حرباً عقابية ضدهم كجهاد.[36]

بينما "للحراك" مجموعة واضحة من الاختيارات – الانفصال، الفيدرالية، أو الوحدة- كافح الحوثيون لتوصيل أجندتهم السياسية بشكل واضح. في الواقع، ربما كان السؤال الأكثر صعوبة عند إجراء البحث ميدانياً هو تحديد ما يريده الحوثيون بالضبط. لقد وضع الحوثيون شروطاً محددة لمشاركتهم في الحوار اليمني الوطني، في وثيقة مايو 2012، تتضمن مطالبهم العشرة ومنها: الاعتراف بالقضايا العادلة للجنوب والشمال، وضمان أجندة شاملة للحوار الوطني، والإفراج عن السجناء السياسيين، ورفض أي تدخل خارجي في الحوار.[37] مع ذلك، فعدا المشاركة في الحوار، تظل أهداف الحوثيين النهائية غير محددة. عندما تم إجراء مقابلات صحفية مع عدد من الحوثيين –بما في ذلك أحد أكبر ممثليهم في صنعاء- عن الأهداف السياسية للحركة، كانت إجاباتهم تميل إلى الضبابية: "نحن نريد أن تتم معاملتنا كسائر اليمنيين."[38]

يمثل غموض الأجندة السياسية للحوثيين وشكوك اليمنيين بشأن أهداف الجماعة عقبات أساسية أمام مصالحة ناجحة. في الواقع، هناك مخاوف من أن الحوثيين يأملون بأحياء الإرث السياسي الذي خلفته الطائفة الزيدية في اليمن باستعادة "الإمامة،" التي حكم بها رجل الدين أحمد بن يحيى فيما بين 1948 و 1962، ويتهم الشيعة الزيدية أيضاً بتلقي دعمٍ مالي وسياسي من الحكومة الإيرانية. بطبيعة الحال، إذا كان بعض الحوثيون ينفذون أجندة إيرانية أو يسعون لاستعادة السيطرة على البلاد، فإن ذلك يشكل خطراً حقيقياً على المصالحة.

بالإضافة لتحقيق مصالحة مع أكبر قطاع من الجماهير اليمنية، فإنه يجب على الحوثيين أيضاً أن يحلوا الخلافات الداخلية في الحزب. الزعامة الحوثية مدينة لمجتمعها والجماهير اليمنية العريضة الأوسع بشرح ماذا حققوا من خلال ستة من الحروب المدمرة. تبرير القتال سيكون أكثر صعوبة فقط إذا توصلوا في نهاية المطاف إلى تسوية بمطالبات للحكم الذاتي وقبلوا بسلطة حكومة يمنية مركزية.[39]

32. حركة الحراك، وتعني حرفياً "التعبئة"، هي ائتلاف يطالب باستقلال أكبر لجنوب اليمن، سواء من خلال حكم ذاتي أكبر أو الانفصال.
33. خدم محمد مرتين كرئيس لليمن الجنوبي قبل أن يطاح به بعد الاقتتال الدامي لعام 1986 في عدن. وخلف العطاس محمد كرئيس قبل وحدة 1990، وخدم أيضاً كرئيس لوزراء ما قبل وحدة اليمن الجنوبي، وما بعد اليمن الموحد لسنة 1990، وجمهورية اليمن الديمقراطية الانفصالية 1994.
34. محمد عضوان، "Pity Those Caught in the Middle"، (الأحداث المؤسفة التي وقعت في الوسط)، الإيكونيميست، نوفمبر 2009، <http://www.economist.com/node/14920092?story_id=14920092>.
35. الغدير هو يوم عيد يقيمه المسلمون الشيعة في الثامن عشر من شهر ذي الحجة في التقويم الإسلامي. وهو يحيي ذكرى ما يعتبره الشيعة الزيدية تعييناً من النبي محمد لابن عمه علي بن أبي طالب، كخليفة مباشر له.
36. مقابلة للمؤلف مع ممثلي الحوثي في خيمة الصمود (مركز معلومات الحوثيين)، ساحة التغيير، صنعاء، مايو 2012.
37. انظر "The Houthis Issue Ten Conditions for Participation in National Dialogue"، (الشروط العشرة للقضية الحوثية للمشاركة في الحوار الوطني)، الحدث، 10 مايو 2012، <http://www.alhadath-yemen.com/news19308.html>. يمكن إيجاد نسخة من هذا البيان في الملحق رقم 3.
38. مقابلة للمؤلف مع ممثلي الحوثي في خيمة الصمود (مركز معلومات الحوثيين)، ساحة التغيير، صنعاء، مايو 2012.
39. مقابلة للمؤلف مع محمد عزان، عضو سابق في جيش شباب حركة الحوثي، الشباب المؤمن، صنعاء، مايو 2012.

أهم عقبة أمام المصالحة مع الحوثيين، ستكون على الأرجح إقناع الجماعة بالتخلي عن سيطرتها الفعلية على أجزاء من شمال البلاد وتحولها إلى حزب سياسي، في هذه العملية سيكون الحوثيون عرضة لفقد السلطة وحتى الدعم الشعبي. وقد ينتهي بهم الأمر إلى تمثيل صغير فقط في البرلمان، بينما يسيطرون حالياً على مناطق واسعة من محافظات صعدا وعمران والجوف. مع ذلك، فلن تقبل الأطراف السياسية الأخرى المشاركة في عملية المصالحة الوطنية باحتفاظ الحوثيين بأسلحتهم. بحسب محمد قحطان -متحدث باسم حزب الإصلاح القوي، "نموذج حزب الله في اليمن مرفوض تماماً. تحت أي ظرف من الظروف يجب ألا يحتفظ الحوثيون بأسلحتهم ويكونون جزءاً من عملية المصالحة الوطنية في نفس الوقت. نحن ندعم الاعتراف بمظالمهم وتعويضهم والاعتذار لهم وكل ما يريدون، ولكن من دون أسلحة".[40]

في الواقع، يبدو أن هناك قبولاً واسع النطاق بين أكثر الأطراف السياسية أن للحوثيين مظالم اجتماعية وسياسية واقتصادية مشروعة. قد تكون معالجة مآسي الحرب الحوثية في منطقة صعدا وحتى الاعتذار عن الحروب التي شنت عليهم أمراً قابلاً للتحقيق، ولكن يجب على الحوثيين أن يكونوا مستعدين لإلقاء أسلحتهم والدخول في العملية السياسية.[41]

40. مقابلة للمؤلف مع محمد قحطان، زعيم في الإصلاح والمتحدث باسم أحزاب اللقاء المشترك، صنعاء، مايو 2012.

41. مقابلة للمؤلف مع عبد الكريم الإرياني، رئيس الوزراء اليمني الأسبق (1998-2001)، والمستشار الحالي للرئيس ورئيس اللجنة التحضيرية الفنية اليمنية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء، مايو 2012. في مقابلة أخرى شهر مايو، قال صحفي يمني إن رموزاً سياسية -بما في ذلك الجنرال علي محسن الأحمر-قد يكونون مستعدين للاعتذار إذا ما برهن الحوثيون على إنهم مستعدون لأن يكونوا جزءاً من العملية السياسية والمصالحة الوطنية.

هندسة المصالحة الوطنية

تعتمد المصالحة الوطنية المستدامة والناجحة أساساً على متغيرين: وكلاء المصالحة وعملية المصالحة.

وكلاء المصالحة

بوجه عام، يحدد السياق الديمقراطي أي الرموز يمكن أن يكونوا الوكلاء الأكثر نفوذاً في المصالحة. يسلط هذا الجزء الضوء على الوكلاء الرئيسيين الذين يمكنهم مساعدة عملية المصالحة في البلاد.

الأحزاب السياسية

أحزاب سياسية كثيرة يمكن لها أن تلعب أدواراً في عملية المصالحة بما فيها حزب المؤتمر الشعبي والحراك. ويتوقع أن يلعب "حزب الإصلاح" أيضاً دوراً حاسماً، وهو ذو نفوذ مالي وقبلي وسياسي معتبر. "الإصلاح" هو تحالف إسلامي معارض يضم ثلاث كتل سياسية مختلفة ولكن متداخلة هي: الإخوان المسلمون، الزعامات القبلية، والمكون السلفي. ومن المعروف أيضاً تحالفهم التقليدي الوثيق مع كبار التجار في اليمن وغيرهم من كبار رجال الأعمال. وقد لعب حميد الأحمر – القطب المالي والمعروف أيضاً بتحالفه مع الإصلاح- دوراً مهماً في تمويل فعاليات رئيسية للثورة ضد صالح. الزعيم القبلي الأقوى في تاريخ اليمن الحديث عبد الله الأحمر (1933–2007)، كان شيخاً لكونفدرالية حاشد القبلية التي تعد واحدةً من الكتل الثلاث التي تشكل الإصلاح. سياسياً، يعد الإصلاح الحزب المعارض الأكبر في البلاد ويتوقع أن يلعب دوراً مهماً في السلطة في المرحلة الانتقالية لما بعد صالح.

عملية انتقالية تؤدي إلى أن يصبح الإصلاح الحزب الأكثر نفوذا في البلاد سوف يعطي حافزاً أقل للحزب لكي يتصالح مع المنافس التقليدي، المؤتمر الشعبي العام. وجود حزب إصلاح أكثر قوة سوف يزيد أيضاً من استعداء الحوثيين، وهم منافس تقليدي آخر. ينظر الحوثيون للإصلاح كتهديد رئيسي لنفوذهم في السياسات اليمنية، بسبب الخلافات الطائفة من ناحية ولأنهم يرون الإصلاح مشوباً بمشاركته في التسعينيات في حكومة صالح. من المرجح إذاً أن يعقد التحول في ميزان القوى فيما بين الأطراف السياسية اليمنية من عملية المصالحة الوطنية. مزيد من التعادل وتوازن توزيع القوة بين الأحزاب السياسية اليمنية هو أمرٌ ضروري لتحسين آفاق المصالحة. موازنة النفوذ مع حزب الإصلاح يمكن أن تتأتى من مصدرين: إصلاح موثوق وجاد للمؤتمر الشعبي العام (كما تمت مناقشته في وقت سابق) وتكون أحزاب سياسية جديدة مع دوائر انتخابية واقعية.

يمكن لأحزاب جديدة أن تلعب دوراً مهماً في مد الجسور والتوسط للتخلص من عبء مظالم تاريخية بين أحزاب سياسية قديمة بينها سنوات من الضغائن. أهمية تكوين أحزاب سياسية جديدة تكمن بتخلصها من إرث الماضي المثقل بالخلافات وقدرتها على النظر لمستقبل اليمن بنظرة واقعية ومستقبلية وهي بذلك قادرة على المساهمة ايجابياً بالمصالحة الوطنية. لقد تم تكوين حزب العدالة والتنمية، على سبيل المثال، بعد توقيع المبادرة الخليجية.[42] وهو يدعو إلى بناء دولة مدنية حديثة ويتوقع أن يكون ثالث أكبر حزب بعد المؤتمر الشعبي العام والإصلاح، مما يعطيه دوراً هاماً في الحوار والمصالحة الوطنية.

المنظمات غير الحكومية (NGOs)

المنظمات غير الحكومية قادرة على تقديم النصيحة بشأن عمليات المصالحة وتوفير المعرفة، والخبرات، والمساعدة الفنية للمشاركين مما يمكن القول بأنه وجهة نظر محايدة في بعض الأحيان. لكثير من المنظمات غير الحكومية في اليمن خبرات في التوثيق –بما في ذلك تسجيل إصابات الثورة وانتهاكات الماضي والحاضر- وتسهيل الحوار. تعرض الجهود السابقة للمنظمتين غير الحكوميتين، دار السلام والمنظمة اليمنية للتنمية والسلام الاجتماعي (YODSP) نماذج واضحة لخبرات المنظمات غير حكومية ذات الصلة في حل النزاعات. لتلك المنظمات "محاولة وقد حاولت استغلال وسطاء قبليين ومحكمين من أجل توثيق وتنفيذ ما يعد غالباً قوانين قبلية مفهومة لفئة خاصة كعمليات مقبولة على نطاق واسع لتحويل النزاع". بالإضافة إلى أن YODSP قد اشتركت في جهود لتحديث وتمدين وساطات النزاعات القبلية لجعلها مناسبة للحالات غير القبلية.[44]

بالإضافة لخبراتهم الفنية، يمكن الاستفادة من اتصال المنظمات غير الحكومية مع الشعب اليمني، بما في ذلك سكان تم تهميشهم بطرق مختلفة. للمنظمات غير الحكومية مداخل فريدة من نوعها لمناطق بعيدة وريفية، بعضها غير آمن وغير مستقر كمحافظات شبوه ومأرب على سبيل المثال. للمنظمات غير الحكومية اتصالات عمل مع الناس في تلك المناطق، وجزئياً، قاموا بمسؤوليات أساسية للدولة مثل بناء السلام والإغاثة. تتطلب

43. أسامة صفا، "Conflict Resolution and Reconciliation in the Arab World: The Work of Civil Society Organizations in Lebanon and Morocco." (حل النزاعات والمصالحة في الوطن العربي: عمل منظمات المجتمع المدني في لبنان والمغرب)، مركز أبحاث بيرجوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2007.

44. المصدر نفسه.

أي عملية مصالحة قبولاً شعبياً واسعاً ودعم لكي تنجح. يمكن للمنظمات غير الحكومية في اليمن أن تساهم في جوهر خطة المصالحة بينما يمكنها أيضاً تنظيم حملات توعية حول أي اتفاقات يتم الوصول إليها وأهمية المشاركة الشعبية. في لبنان، والتي انتهت حربها الأهلية ذات الخمسة عشر عاماً في 1990 باتفاقات الطائف،[45] شاركت العديد من المنظمات غير الحكومية في بناء سلام متجذر واسع النطاق وحملات تدريب، شمل ذلك حركة السلام الدائم، والتي أدارت تدريباً فيما مجموعه 90 قرية، ضمت المئات من المتدربين.[46] وقد كان من بين النماذج ذوات الصلة مشروع "ذاكرة للمستقبل" والذي ركز على توثيق الحرب ورابطة المختفين والتي ركزت على كشف ما حدث لـ 17 ألف من اللبنانيين الذين اختفوا أثناء الصراع.[47]

تواجه المنظمات غير الحكومية في اليمن تحديات، مع ذلك، قد تقيد من فعاليتها. لزعماء البلاد السياسيين والشعب وعي وتقدير محدود لدور المنظمات غير الحكومية. لزيادة تأثيرها الجمعي، يمكن للمنظمات غير الحكومية المتعددة في اليمن أن تشكل رابطةً لجماعات المجتمع المدني، متيحة للمنظمات المتفاوتة المساهمة في المصالحة الوطنية ككيان متماسك واحد ذي أدوار ومسئوليات واضحة. إذا ما عرضت المنظمات غير الحكومية تنظيماً قوياً وحضوراً شعبياً فعالاً، سوف تتشجع الأطراف الأخرى في المصالحة على إدخالهم في العملية وتزويدهم بدور أكبر.

المرأة

لعبت المرأة اليمنية دوراً هاماً في بدء واستمرار الثورة لاحقاً ضد الرئيس صالح. بالمثل يمكن للمرأة لعب دور هام في دعم عملية المصالحة. اتخذت النساء اليمنيات -وهن اللاتي عانين طويلاً من التهميش الاجتماعي- أدواراً قيادية في الأيام الأولى للثورة. في الواقع، لقد أعطت مشاركتهم لاحتجاجات الشارع زخماً باللعب على الأعراف الاجتماعية عميقة الجذور بين الرجال اليمنيين، والذين كان من المتوقع نزولهم إلى الشوارع لحماية نسائهم. يفسر محمد قحطان ذلك بقوله، "لكي يشاهدوا تلك الموجات التي لا نهاية لها من النسوة يتظاهرن في الشوارع لم يدع خياراً للرجال اليمنيين ولكن ليندفعوا إلى الشوارع كذلك ولكي يقوموا بما عليهم في دعم الثورة ومطالبة النظام بالتغيير".[48] المثال الأبرز على دور المرأة في الثورة هو توكل كرمان، المرأة العربية الأولى وأصغر شخص حتى هذا التاريخ يفوز بجائزة نوبل للسلام.

لقد دفعت المرأة اليمنية ثمناً باهظاً لمشاركتها في الثورة، بعدد ضخم من المسجونات، والجرحى، والقتلى. خلال الحروب الستة في صعدا، ترمل كثير من النسوة وأصبحن مسؤولات عن التكفل بأسرهن. وقد ترك القتال بين الجيش اليمني و "القاعدة" في منطقة أرحب خلال 2011 و 2012 ما يقدر بـ 30 الف امرأة مشردة داخلياً. لتلك الأسباب وأسباب أخرى، يجب أن تكون المرأة اليمنية جزءاً من عملية المصالحة الوطنية. وتعلل الناشطة سارة أحمد بقولها "لقد شكلت المرأة ما يقارب 50 بالمائة من المشاركة في الثورة ويجب أن تمثل بما لا يقل عن 30 بالمائة من الحوار الوطني." وتجادل بقولها إن دوراً يتم منحه للمرأة سوف يبرهن على جدية المصالحة: "تميل النسوة للتسامح عندما يكن جزءاً من العملية."[49]

القبائل

ينظر للقبائل على نطاق واسع- ظلماً- على إنهم معوقين لجهود المصالحة. وقد تم وصف القبائل اليمنية بأنها كيانات "مستقلة"،[50] وتتنافس مع الدولة وتركز أساساً على مصالحها الضيقة. وقد عزز من هذا المنظور علاقة الرئيس صالح بالقبائل، والتي بمقتضاها استعانت الحكومة بالقبائل المحلية للسيطرة على الأمن في مناطق واسعة من البلاد. وقد تدخلت الدولة فقط عندما كانت مصالح النظام على المحك.

يرفض الزعيم القبلي الشيخ مفرح البحابيح، مع ذلك، تلك النظرة، قائلاً إن القبائل في الحقيقة تعاني أكثر من غيرهم من حالة أمنية صعبة فشلت الدولة في حلها. ويوضح "القبائل مجهدة من القتال وتقوم بمهمة الدولة في بالمحافظة على الأمن. لقد وجدت القبائل نفسها في سباق خبيث للتسلح مع بعضها البعض، وكل ذلك جاء على حساب قوت وتعليم أطفالهم. نحن نريد من الدولة أن تأتي للحفاظ على الأمن حتى نعتني بشؤوننا الخاصة".[51]

يمكن للمصالحة الوطنية في اليمن أن تفيد من مشاركة القبائل بأربعة طرق هامة. الأول: ضعف الحكومة المركزية وعدم قدرتها على ضمان الأمن خارج صنعاء يجعل من الضروري للدولة أن تشرك فاعلين مستقلين مثل القبائل، حيث أن الأمن عنصر أساسي لبدء واستمرار عملية مصالحة وطنية، وحسبما يذكره العالم السياسي دانيال كورستناج، القبائل " ثاني أفضل البدائل لغياب أو ضعف الدولة".[52]

45. رعتها جامعة الدول العربية وتم التفاوض بشأنها في مدينة الطائف في العربية السعودية، وقد تم إعداد اتفاق الطائف للمصالحة الوطنية لإنهاء الحرب الأهلية، ومنح العفو عن الجرائم السياسية السابقة، وحل الميليشيات، واستعادة السلطة اللبنانية في جنوب لبنان وسحب القوات السورية من لبنان.
46. صفا، "Conflict Resolution and Reconciliation in the Arab World." (حل النزاعات والمصالحة في العالم العربي).
47. المصدر نفسه.
48. مقابلة ومناقشة للمؤلف مع محمد قحطان، زعيم الإصلاح والمتحدث باسم أحزاب اللقاء المشترك، صنعاء، مايو 2012.
49. مقابلة للمؤلف مع سارة أحمد، صنعاء، مايو 2012.
50. دانيال كورستانج، *Tribes and the Rule of Law in Yemen* (القبائل وحكم القانون في اليمن) (كلية بارك، ولاية ميريلاند: قسم الحكومة والسياسة، 2008)، انظر أيضاً، ندوة الدوسري، *Tribal Governance and Stability in Yemen* (حكم القبائل والاستقرار في اليمن)، Carnegie Endowment for International Peace Middle East (مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي في الشرق الأوسط)، أبريل 2012، 4.
51. مقابلة للمؤلف مع الشيخ البحابيح، صنعاء، مايو 2012. استخدم الشيخ البحابيح مصطلح "سباق التسلح القبلي" لوصف كيف بدأ القتال بين القبائل بالمسدسات، ثم تصاعد إلى استخدام البنادق الآلية، والآر بي جي، وحتى الصواريخ. لقد أجبر هذا النوع من القتال القبائل اليمنية على الانخراط في هذا السباق للتسلح من أجل مكافحة القبائل الأخرى إذا ما لزم الأمر وحماية مصالحهم الخاصة.
52. كورستناج، *Tribes and the Rule of Law in Yemen* (القبائل وحكم القانون في اليمن)، 31. انظر أيضاً الدوسري، *Tribal Governance and Stability in Yemen* (حكم القبائل والاستقرار في اليمن)، 4.

الثاني: تمتلك القبائل حلولاً متينة للصراعات، والوساطة، ونظم مصالحة يمكنها فنياً دعم عملية مصالحة وطنية أوسع.[53] لقد أظهرت دراسات اجريت من قبل منظمات محلية في اليمن إلى أن 90 بالمائة من النزاعات تم حلها باستخدام نظام قانون العرف القبلي.[54] مرة بعد مرة، نجحت القبائل فيما فشلت فيه الدولة من حلٍ للمواجهات السياسية. في يناير 2012، على سبيل المثال، بسط ما يقدر بمائتين من ميليشيات "القاعدة" سيطرتهم على مدينة رداع في منطقة حجه، مما أدى بالجيش اليمني للانسحاب من المنطقة. فقط من خلال وساطة ناجحة أجراها مجموعة من زعماء القبائل هي التي أقنعت ميليشيات "القاعدة" بالانسحاب من رداع.[55] في مثال آخر، كانت مجموعة مختلفة من زعماء القبائل قادرة على التفاوض لتحرير 73 رجل مسلح في محافظة أبين في أبريل 2012.[56]

ثالثاً: هناك حقيقة بسيطة مفادها أن المجتمع اليمني يظل قبلياً إلى حدٍ كبير، لذا لا يمكن تجاهل القبائل إذا ما كان على المصالحة الوطنية الحصول على دعم شعبي. وفي هذا الصدد، يمكن لزعماء القبائل أن يستغلوا شرعيتهم ونفوذهم داخل قبائلهم للتحقق من صحة أي اتفاقات وإيجاد زخم شعبي لدعمها.

رابعاً: بحسب الشيخ البحابيح فإن منظومة القيم القبلية لا تتضمن فقط الانتقام، ولكن تشمل أيضاً "العدالة والتسامح".[57] مجموعة القوانين القبلية لا تدور فقط حول الانتقام، ولكن بالأحرى حول الحفاظ على الشرف واحترام القبيلة، ومن ثم تولي الإنصاف الشؤون القبلية الخارجية والداخلية. المثل العليا للعدالة والتسامح أمران أساسيان لعملية مصالحة وطنية تهدف إلى تسهيل حل النزاعات المستعصية سابقاً. ولكي تكون عملية المصالحة ناجحة، يجب أن تعزز ثقافة جديدة من التسامح، وهو الهدف الذي يمكن أن يسهم فيه نظام القيم القبلية في اليمن. تجدر الإشارة إلى أن زعماء القبائل يمكن لهم المشاركة في عملية الحوار والمصالحة، ليس كممثلين للقبائل ولكن من خلال أحزاب سياسية متنوعة. على سبيل المثال، يشارك زعيم قبائل "حاشد"، كجزء من "حزب الإصلاح" بينما يساهم شيخ قبيلة "بكيل" كعضو في "حزب العدالة والتنمية". مع ذلك، فإن استيعاب المزيد من الزعماء القبليين، ليس بصفتهم كزعماء قبائل في حد ذاتها، ولكن بالأحرى بقدراتهم كزعماء سياسيين أو اجتماعيين، يمكن أن يوفر دفعة قوية للعملية.

عمليات المصالحة الوطنية

كيفية تأسيس عملية تقود مصالحة وطنية تختلف إلى حدٍ كبير من مكان إلى آخر. لا تتبع عمليات المصالحة الوطنية نموذجاً جامداً، ولكن في الواقع يجب أن تلبي خصوصيات السياق المحلي.

في سياق الربيع العربي واليمن خصوصاً، يجب أن تتكون المصالحة الوطنية من أربع آليات مترابطة: وضع خطة مرحلية، حوار ووطني، لجان تقصي حقائق، وعدالة انتقالية. بعضها يجب أن يتم على التوالي، بينما تعزز الآليات الأخرى بعضها البعض ويجب أن تحدث بالتزامن.

وضع خطة مرحلية للمصالحة الوطنية

عادة ما يترك الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية انعدام ثقة عميق بين النخب القديمة والجديدة. لا تزال الديناميات الكبرى التي تقود الانتقال بشكل أساسي هي تلك التي تمثل لعبة محصلتها صفر؛ يعتبر كلٌ من رموز النظام الجديد والقديم القادة الجدد فائزين والنظام القديم خاسرين. يجب إذاً على قادة العملية الانتقالية أن يطمئنوا جميع الأطراف إن الديناميات السياسية حالياً مختلفة. عناصر النظام القديم الذين لم يتورطوا في انتهاكات لحقوق الإنسان يجب أن يشعروا بأنهم جزء من العملية الانتقالية وإنه لن يتم إقصاؤهم ببساطة بسبب روابطهم القديمة. على الرغم من إنه لم تتم دراسة النموذج العراقي لاجتثاث "حزب البعث" بشكل جاد، فإن الكثيرين من اليمنيين لا يزالون في حاجة للطمأنة بأن التجربة العراقية لن تتكرر في اليمن. يجب أيضاً عدم معاقبة أو إقصاء القبائل الموالية للنظام السابق لمجرد تأييدهم لذاك النظام.

من المهم على نفس المستوى أن تتم طمأنة الذين عانوا في ظل النظام السابق بأن عملية المصالحة سوف تتناول مظالمهم بجدية وتعالجها بإنصاف. عادةً ما يوجد لدى الجماعات المهمشة في ظل النظام السابق شكوكاً جدية حول ما إذا كانت عملية جديدة – ولو مع إزاحة رموز معينة للنظام – سوف تؤدي لنتيجة عادلة وسوف تختلف جذرياً عن الماضي.

وضع خطة مرحلية لمعالجة هذا التباين الحاد للتوقعات بين قادة نظام سابق وداعميهم والجماعات التي همشها عناصر النظام ذاته هو تحدي مؤكد. الاعتراف بالمظالم الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية للجماعات المهمشة وربما الاعتذار عما سمحت الدولة بوقوعه يمكن أن تكون إشارات مؤثرة. هناك بالفعل بعض الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه، حيث قامت اللجنة التحضيرية الفنية اليمنية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، والتي يقودها عبد الكريم الإرياني، بتسليم اعتذار للجنوبيين عن حرب 1994 وإلى الحوثيين عن الحروب الست التي خاضها الرئيس صالح ضدهم. في نفس الوقت، تولت شخصيات تحظى بالاحترام من المؤتمر الشعبي العام أدواراً قيادية في عملية

53. قام الزعيم القبلي الشيخ البحابيح بشرح نظام حل النزاعات القبلية كما يلي: "متى يبدأ نزاع، تختار كل قبيلة أحد الأشخاص من القبيلة الأخرى، التي يتنازعون معها، ويدعى الحكم، والذي يعمل كمفاوض نيابةً عن قبيلته. يؤكد كلٌ من المفاوضين على إنهما يمتلكان كفالات وضمانات (على سبيل المثال، سيارات، أبقار، أسلحة) لضمان تنفيذ أي اتفاقات يتم التوصل لها. إذا لم يتوصل المفاوضان لاتفاق، يلجأون من ثم إلى مفاوض ثالث من قبيلة محايدة يمكنها المساهمة في التفاوض. ويظلون يسلكون طرقاً جديداً حتى يصلوا إلى اتفاق، بعدها يضمنون التنفيذ الكامل." مقابلة للمؤلف مع الشيخ البحابيح، صنعاء، مايو 2012.

54. شركة التطوير الألمانية (GIZ)، "Conflict Resolution in Yemen Today, a Report for the German Development Corporation،" (حل النزاعات في اليمن اليوم، تقرير لشركة التطوير الألمانية)، GIZ ورقة بحث، 2006. انظر أيضاً الدوسري، *Tribal Governance and Stability in Yemen*، (حكم القبائل والاستقرار في اليمن)، 4.

55. فواز الحيدري، "Qaeda Gunmen Quit Yemen Town Under Tribal Pressure،" (مسلحو القاعدة يتخلون عن مدينة يمنية بضغط من القبائل)، وكالة الأنباء الفرنسية، 25 يناير 2012، <http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5hO4Bn9AJRksn248Ka8DUdAMf5jbw?docId=CNG.fbd256f622bb0f408ea3f47dcaf4896b.6a1>.

56. علي سعيد، "Captured Soldiers in Abyan Released،" (تحرير الجنود الأسرى في أبين)، يمن تايمز، 30 أبريل 2012، <http://www.yemen-entimes.com/en/1568/news/777/Captured-soldiers-in-Abyan-released.htm>.

57. مقابلة للمؤلف مع الشيخ البحابيح، صنعاء، مايو 2012.

الحوار الوطني؛ لا يزال الإرياني نفسه عضواً مسؤولاً في المؤتمر الشعبي العام عندما تم انتخابه رئيساً للجنة في أغسطس 2012. هناك أيضا تحركات تسهم في مصداقية عملية الحوار مثل تأكيد الرئيس هادي في نوفمبر 2012 على سلطاته الرئاسية على الحرس الجمهوري والأمن المركزي المنحازين لصالح. ومع ذلك، وبصرف النظر عن الخطوات الإيجابية التي اتخذها الإرياني بوجه خاص، فإن تلك المرحلة التمهيدية للمصالحة سوف تكتمل فقط عندما توافق جميع الأطراف على المشاركة في حوار شامل.

الحوار الوطني، خريطة طريق للمصالحة

في الواقع، سيتكون الحوار اليمني من سلسلة مستمرة من الاجتماعات ومجموعات العمل التي تتم إدراتها من خلال مؤتمر حوار شبه برلماني. في 27 نوفمبر 2012 تم الإعلان عن توزيع 565 مندوباً للحوار، ويضمون بينهم 112 عضو للمؤتمر الشعبي العام، 85 للحراك و 50 للإصلاح.[58] قام بإنتاج بنية المندوبين مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر بالتعاون مع الحكومة اليمنية وأحزاب سياسية متنوعة، وفي علامة على التقدم، يبدوا إنه لاقى قبولاً عاماً.

الهدف النهائي لعملية الحوار الوطني هو تأسيس إطار عمل متفق عليه أو خارطة طريق للتعامل مع قضايا أساسية تواجه البلاد في انتقالها من الديكتاتورية إلى الديمقراطية. في اليمن، سيشمل ذلك القضية الجنوبية، ومظالم الحوثيين، والإصلاح المؤسسي. مع ذلك، فقبل التعامل مع القضايا الجوهرية، يجب على الأحزاب القبول بمبادئ معينة.

أولاً: ينبغي أن تكون الشراكة المتساوية بين جميع الأحزاب المشاركة سمة أساسية للحوار الوطني.[59] وهذا لا يعني إنه يجب منح كل حزب عدد متساوٍ من المقاعد، يعني بالأحرى إنه يجب أن يكون لجميع أطراف الحوار -بصرف النظر عن حجمها النسبي أو قوتها- الحق في التعبير عن مواقفها دون خوف من تهديد، يجب استبدال الإقصاء الذي ارتكزت عليه الديكتاتورية السابقة بروح الاندماج والتسامح وقبول الآخر، ويجب ألا يكون هناك حزب واحد قادراً على السيطرة أو الهيمنة على العملية، يجب أن يتضمن الحوار الوطني أيضاً جميع الأطراف السياسية الفاعلة التي تمثل مختلف الدوائر الانتخابية في البلاد، بما في ذلك: المؤتمر الشعبي العام، الإصلاح، الاشتراكيين، الناصريين، البعثيين، حزب العدالة والتنمية، الجنوب (الانفصاليين، الفيدراليين، والوحدويين)، الحوثيين، وحتى المتشددين الجهاديين "أنصار الشريعة"[60] إذا ما كانت الجماعة مستعدة لإلقاء السلاح وأن تصبح جزءاً من العملية السياسية.

بنفس القدر من الأهمية، يجب على الأطراف أن تتجنب المجيء إلى عملية الحوار الوطني بمجموعة من الشروط والمطالب. وضع شروط عامة وصريحة لما قبل الحوار سوف يؤدي فقط إلى إعاقة حوار ناجح ويحمل الأطراف إلى مواقف صلبة قد يجدوا من الصعب فيما بعد التخلي عنها، حتى لو اقتضت المصلحة الوطنية ذلك. الشروط المعلنة للحوثيين والحزب الاشتراكي اليمني لمشاركتهم تعكس بشكل مفهوم قلقهم بشأن عملية يخشون إنها مكرسة ضدهم.[61] مع ذلك، فبينما يجب على الأطراف التعبير بوضوح عن مواقفها الخاصة ويُوصلون أصواتهم، يجب إن يكون هناك قناعة بأنه لا توجد حكومة يمنية لها تفويض بتلبية تلك الشروط الصعبة. أياً ما كان المدى الممكن، ينبغي أن تنطوي المرحلة التمهيدية للخطة المرحلية للحوار على إشارات رمزية -على غرار اعتذارات لجنة الحوار- تشجع على الثقة في العملية وتتحاشى الحاجة إلى تلك الشروط والمطالب. تنطوي نهاية الديكتاتورية، خاصةً عندما تأتي من خلال ثورة شعبية، على انهيار العقد الاجتماعي بين الدولة وشعبها. سوف يكون من المهام الأساسية للحوار الوطني الشامل صياغة إجماع على طريقة العقد الاجتماعي – الدستور- ستتم كتابته. يمكن فقط من خلال الاتفاق ومباركة جميع الأطراف للحوار الوطني وضع آليات ومؤسسات لصياغة ومصادقة الدستور في مكانها.[62]

على الرغم من مشاركة مبعوث الأمم المتحدة بن عمر في الترتيبات والتحضيرات للحوار الوطني، فإنه قد ثبت إن عقد مؤتمر هو تحدٍ جدي. فقد تقرر مبدئياً لعقد الحوار الوطني في يوليو 2012 ولكن تم تأجيله عدة مرات. وقد تقرر الآن أن يكون في مارس 2013. وقد واجهت مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة بعض العقبات التي تنذر بالخطر، فيما التزم الحوثيون رسمياً بالحوار، رغم إنهم ترددوا مراراً في المشاركة، فقد أعلنوا أولاً عشرة شروط للانضمام،[63] ثم انسحبوا من اجتماعاتٍ تحضيرية بسبب حضور سفير الولايات المتحدة واستبعدوا وضع أسلحتهم. في نفس الوقت، قاطعت الحركة الجنوبية المؤتمر وخاصةً الجناح الانفصالي الذي يمثله على سالم البيض. لتعزيز مفهوم مشاركة "الجنوبيين"، دعا منظموا المؤتمر مشاركين جنوبيين آخرين وحتى إنهم جادلوا بأن الرئيس هادي نفسه من "الجنوب". مع ذلك، فمن دون "الحراك" توجد أسئلة جدية تتعلق بشرعية واكتمال تمثيل "الجنوب".

58. تتضمن أعداد المندوبين الآخرين 62 معينون من قبل الرئيس هادي، 40 للشباب المستقلين، 40 لنساء (غير مسيسات)، 40 للمجتمع المدني، 73 للحزب الاشتراكي اليمني، 35 للحوثيين، 30 للحزب الناصري، وسبعة لحزب العدالة والتنمية. انظر هيكل بافانا، "The National Dialogue of Yemen" (الحواري الوطني في اليمن)، Bog.Haykal.sg، </nationaldialogue/>.
<http://blog.haykal.sg/w/22.lp.ye>.

59. للمزيد عن ذلك، انظر "Pillars of National Dialogue, the Vision of the Justice and Development Party" (أركان الحوار الوطني، رؤية حزب العدالة والتنمية)، 13 فبراير 2012.

60. دعم عدد من الذين تمت مقابلتهم إشراك "أنصار الشريعة" إذا ما نزعوا سلاحهم وأصبحوا جزءاً من العملية السياسية. تم ربط أنصار الشريعة بالقاعدة في شبة الجزيرة العربية، انظر سودارزان راهافان، "Militants linked to al-Qaeda emboldened in Yemen" (متشددون مرتبطون بالقاعدة يتم تشجيعهم في اليمن) واشنطن بوست، 13 يونيو 2011، <http://www.washingtonpost.com/world/middle-east/militants-linked-to-al-aqeda-emboldened-in-yemen/2011/06/12/AG88nISH_story.html>.

61. انظر "The Houthis Issue Ten Conditions to Participate in National Dialogue" (الحوثيون يعلنون عشرة شروط للمشاركة في الحوار الوطني)، Barakish.net، 10 مايو 2012، <http://barakish.net/news.aspx?cat=12&sub=12&id=36601>، انظر أيضاً شروط الحزب الاشتراكي في الملحق 2.

62. لبعض المناقشات عن كيف تضع المبادرة الخليجية إطار العمل لدستور يمني جديد، انظر "Next Steps in Yemen's Transition" (الخطوات التالية في المرحلة الانتقالية في اليمن)، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، مارس 2012، fies.org/~/media/Files/Publications/White%20PaperReport/2012/Next_Steps_in_Yemens_Transition_paper.pdf. http://www. في هذه المرحلة المبكرة من الحوار الوطني، تظل العملية الدقيقة لكتابة مسودة الدستور واعتمادها بلا حل.

63. انظر ملحق 3.

سيكون المؤتمر أيضاً اختباراً هاماً لوحدة أحزاب "اللقاء المشترك" الذين تماسكوا حالياً وعلى مدى عشر سنوات، وبالتالي، مستقبل المشهد السياسي اليمني. ولم تفرغ أحزاب "اللقاء المشترك" بعد من صياغة مواقف واضحة بشأن عدد من القضايا التي ستتم مناقشتها في الحوار الوطني، من بينها قضية الجنوب. بالإضافة إلى إنه من الممكن أن تنشأ خلافات جدية بين "الإصلاح الإسلامي" و"الحزب الاشتراكي" خاصةً بشأن الدستور وهيكل الدولة.[64] يحتمل أن يكون المدى الذي يمكن أن تكون عليه الشريعة الإسلامية، أن تكون مصدراً للتشريع أو مصدر التشريع سبباً للشقاق. هذه المخاوف تهدد بفشل المؤتمر أو عملية المصالحة لاحقاً. انهيار عملية الحوار الوطني سوف يذهب باليمن إلى مستقبل غير واضح بالمرة ولن يتقصرالتهديد فقط على الآمال العريضة في مصالحة وطنية ولكن أيضاً سوف يهدد الأمن والاستقرار الأساسي في البلاد.

لجنة تقصي الحقائق، ضرورة لمصالحة مستدامة

حسبما تم مناقشته سابقاً، سوف توفر لجنة تقصي الحقائق إجابات مهمة، حيث أن أحد أكثر مشاكل اليمن المستمرة والخطيرة هي غياب أي تفاهم مشترك لما حدث فعلاً في ظل حكم صالح. بمقابل ذلك، ومع آليات أخرى للعدالة الانتقالية (ستتم مناقشتها أدناه)، يمكن للجنة تقصي الحقائق أيضاً أن توضح السرد الأوسع لأحداث مثل حرب البلاد 1994 وحروب العقد الماضي المتعددة مع الحوثيين، يمكن للجنة تقصي الحقائق أن تسد الفجوات في الذاكرة الجمعية للبلاد، وهي عمل مهم بما يكفي في السياق اليمني لتبرير النظر في لجنة تقصي الحقائق كعملية مصالحة في حد ذاتها. من خلال معالجة مسائل ملحة لليمنيين مثل جنوبيي البلاد أو عائلات المختفين، وكلٌ منهم عانى في ظل ظروف كانت مبهمة وظلت من دون تفسير، يمكن للجنة تقصي الحقائق أن تمنحهم ركيزة مهمة في استمرار عملية المصالحة. مخاوف من أن كشف انتهاكات الماضي قد يؤدي إلى الثأر في مجتمع قبلي مثل اليمن هي مخاوف مشروعة. لهذا السبب بالذات، هناك حاجة للجنة تقصي حقائق فعالة للبحث في الوقائع وتنظيم عملية الكشف عن المعلومات. الشفافية التي تتم معالجتها هي من بين الأهداف الأساسية للجنة تقصي الحقائق -يجب أن تقرر أي الوقائع يمكن نشرها للجمهور، بالإضافة إلى متى وتحت أي ظروف يجب الوصول للحقيقة. علاوة على ذلك، يمكن لحملات توعية الجماهير أن تساعد في ضمان إن السكان في مجموعهم مستعدون للخوض في ماضٍ صعب أو في جزء منه على الأقل.

العدالة الانتقالية، مرحلة محورية في عملية مصالحة وطنية أكبر

يتطلب المفهوم الدقيق للانتقال الاقتراب من فصل مظلم من تاريخ البلاد والتقدم إلى مرحلة جديدة حيث تكون أقرب نوعاً ما إلى العدالة وتعميم المساواة. تقليدياً، تفهم العدالة الانتقالية على إنها تتكون من أربع مراحل: لجان تقصي الحقائق، تعويض الضحايا، المساءلة لمنتهكي الحقوق، والإصلاح المؤسسي خاصة السلطة القضائية. وضع قوانين للعدالة الانتقالية سوف يساعد على الفصل في حالات الأفراد والقضايا التي ستظهر كجزء من لجنة تقصي الحقائق، وكذلك تقديم مساعدة تضمن دعماً من المجتمعات المتضررة لانتقال اليمن. تلك الآليات مهمة لتعزيز نظام فعال يتم إخضاع منتهكي حقوق الإنسان إلى المساءلة ويؤسس لحكم القانون كبديل مشروع لدعوات الانتقام. في اليمن بالذات، حيث انتهت الثورة بسلام مؤقت على حساب العدالة، تكون العدالة الانتقالية مطلب رئيسي للتحرك قدماً.

64. سقاف عمر السقاف، "Conflicting Agendas Approaching Decisive Dialogue in Yemen،" (الأجندات المتضاربة تقترب من حوار حاسم في اليمن)، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2012.

دور المجتمع الدولي في المصالحة الوطنية في اليمن

لعب المجتمع الدولي دوراً مهما لا يمكن إنكاره في تسهيل تنحي الرئيس صالح، فتقديم المبادرة الخليجية لإطار العملية السياسية يثبت ما تقدر العربية السعودية – مدعومة بالولايات المتحدة وبقية المجتمع الدولي- أن تفعله في اليمن. في الواقع، فإن توقيع المبادرة الخليجية في الرياض في حضور العاهل السعودي الملك عبد الله يمثل استمراراً للدور التقليدي للعربية السعودية في اليمن وقدرتها على صياغة حلول للتحديات السياسية التي تواجه البلاد. مع ذلك، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار إن العربية السعودية لم تكن لتكون قادرة على التحرك قدماً في اليمن من دون إجماع دولي والدعم الراسخ من المجتمع الدولي لصفقة انتقال السلطة. بالإضافة إلى إن الحضور الموثوق للأمم المتحدة في اليمن مدعوماً بقرار مجلس الأمن 2014[65] الذي أتاح للمبعوث جمال بن عمر العمل بفاعلية مع الأطراف المشاركة في جميع مراحل العملية الانتقالية.

يمكن لأحد القول منطقياً بأن التزام المجتمع الدولي بانتقال سلمي قد أسهم في إزاحة صالح عن السلطة. وقد ساعد، بهذا الأداء، في منع الثورة من التطور إلى حرب أهلية. مع ذلك، ينبغي أن يدرك المجتمع الدولي أن توقيع صفقة انتقال السلطة هي الخطوة الأولى فقط في عملية سياسية طويلة قد ترتد الأطراف عنها في أي مرحلة لحساب المواجهة والعنف.

حيث إن الحالة في عدد من الأقطار العربية الأخرى تواجه اضطرابات سياسية (خاصةً سوريا، لبنان، والبحرين)، فإن ذلك يعطي المصالحة الوطنية في اليمن بعداً إقليمياً. فقد اتهمت إيران سابقاً بدعم كلٍ من الحركة الجنوبية والحوثيين -مع بعض تقارير تشير حتى إلى الدعم العسكري[66] – بينما قامت العربية السعودية بدعم النظام وزعماء قبليين عديدين في الماضي. بالإضافة إلى إن هناك إحساس عميق بالوجود العسكري الأمريكي في اليمن ويشير إلى إن أي مواجهة أمريكية-ايرانية في المستقبل قد تؤثر بقوة على البلاد. تم بالفعل مشاهدة تأثير هؤلاء اللاعبين الدوليين على أطراف محلية بشكل مقلق، في عملية المصالحة الوطنية. في 17 سبتمبر، على سبيل المثال، قاطع الحوثيون جلسة حوارٍ وطني في اعتراض على حضور السفير الأمريكي جيرالد فيرستين.[67] ولأنه من المرجح أن يستمر اللاعبون الإقليميون في التنافس، فإن ذلك يلقي بالمسؤولية على الأطراف اليمنية نفسها للدخول في الحوار الوطني متحررين من الأجندات الخارجية أياً كانت أمريكية، سعودية أم ايرانية. وسيكون ذلك الضمان الأنجع للمصالحة الوطنية في عصر ما بعد صالح.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية، يجب ألا يتم خلط التنافس الإقليمي، والتدخل، والترويج لأجندات خارجية بالدعم الدولي المشروع لعملية المصالحة الوطنية، وهو ما يحتاجه اليمن فعلاً. من بين الفاعلين الدوليين، الأمم المتحدة، خاصةً إنها اكتسبت مشروعية بين حتى الجماعات الأكثر حساسية للتدخل الخارجي. فقد رحب الحوثيون، على سبيل المثال، بالحوار الوطني تحت رعاية الأمم المتحدة، قائلين إنه "سيكون حواراً حراً من أي وصاية أجنبية أو محلية".[68]

هناك تحدٍ ذو صلة لمصالحة وطنية ناجحة وهو الانتهاك المستمر لسيادة الدولة، فالحرب الأمريكية المستمرة ضد القاعدة في اليمن تمثل تماماً نمط الانتهاك الذي يقوض السلطة المركزية، جاعلاً الأطراف السياسية المختلفة زاهدة في العمل مع الحكومة اليمنية والتعاون باتجاه المصالحة. بالنسبة للناشطة سارة أحمد، يمثل احترام سلطة الدولة أولوية أولى. تقول "أولاً وقبل كل شئ، وقف قصف الطائرات بدون طيار!... لا يمكنك ممارسة الحوار والمصالحة في خضم تعرضك لانفجارات الطائرات بدون طيار".[69] ينبغي الملاحظة أن الحكومة اليمنية -صالح سابقاً، وهادي حالياً- تعاونت طويلاً مع الولايات المتحدة في حملة الطائرات بدون طيار. وقد أذكت تلك العلاقة الغضب الشعبي في الدولة اليمنية في السنوات الأخيرة. وهو يعكس ما يبدو أنه رأي الغالبية الساحقة في اليمن، يقول رئيس حزب العدالة والتنمية محمد أبو اللحوم "قضية القاعدة هي قضية يمنية بامتياز وتجب معالجتها من قبل اليمنيين بشكل كامل. سوف نكون مسئولين تماماً عن النتائج".[70] يمكن للتحول الحالي في اليمن أن يمثل فرصة لكلٍ من الحكومتين اليمنية والأمريكية لإعادة تقييم النهج الحالي وتأثيره على الأمن والاستقرار والمصالحة. هناك وسيلة حاسمة أخرى يمكن للمجتمع الدولي الأوسع أن يساعد بها في نجاح عملية المصالحة وذلك بممارسة ضغوط دبلوماسية على أولئك الذين يسعون لتخريبها أو إعاقة تقدمها. على سبيل المثال، قد يكون من الضروري تذكير أطراف الإجماع الدولي بالحاجة لانتقال سلمي، بتوضيح وتأكيد موقف دولي موحد -من خلال قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مثلاً- يمكن للمجتمع الدولي أن يمنع الأطراف من الارتداد إلى عرقلة

65. هذا القرار اتخذ بالإجماع في 21 أ كتوبر 2011. وقد أعرب عن قلقه إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في اليمن ودعا صالح للتنحي وفقاً لبنود التسوية السياسية.

66. انظر إيريك سكيميت وروبرت ف. وورث، "With Aid to Yemen Rebels, Iran Reaches for Regional Power"، (بمساعدة متمردي اليمن، إيران تحقق قوة إقليمية)، النيويورك تايمز، 25 مارس 2012.

67. "Houthis boycott national dialogue session in Yemen in protest of attendance of U.S. Ambassador Gerald Feierstein"، (الحوثيون يقاطعون جلسة حوار وطني في اليمن في اعتراض على حضور السفير الأمريكي جيرالد فيرستين)، القبس، 17 سبتمبر 2012، <http://www.alqabas.com.kw/node/111079>.

68. "The Houthis put forward ten conditions to enter national dialogue"، (الحوثيون يضعون عشرة شروط مسبقة للدخول في حوار وطني)، الحدث، 5 مايو 2012، <http://www.alhadath-yemen.com/news19308.html>.

69. مقابلة للمؤلف مع سارة أحمد، صنعاء، مايو 2012.

70. "What's Next for Yemen"، " (ماذا بعد بالنسبة لليمن)، ندوة سياسات تم عقده في مركز برونكينجز الدوحة، مارس 2012.

العملية السياسية. على المجتمع الدولي أيضاً أن يكون واضحاً حول ما إذا كان مهتماً فقط باستبدال صالح "برجل قوي موثوق" – قوي أمنياً- أو إنه ملتزم فعلاً بانتقال ديمقراطي في البلاد. لم يتم بعد اختبار التزام المجتمع الدولي بديمقراطية يمنية حقيقية، حيث إن التحول في اليمن لم يزل في مراحله الأولى. يضاف لذلك، إن طبيعة الاتفاق الخليجي وهيكل الحكومة -المزيج من الحزب الحاكم السابق والمعارضة- يشير إلى إن كلاً من العودة إلى "رجل قوي موثوق" أو انتقال ديمقراطي أمران محتملان. سوف توفر المصالحة فرصةً لاختبار إلى أين يتجه المجتمع الدولي حقيقةً.

تقديم المساعدات المالية إلى ما يمكن أن تصبح عملية مصالحة مكلفة جداً، لذلك لا يمكن الاستغناء عن المجتمع الدولي. بعد ستة حروب مع محافظة صعدا الشمالية والحرب الكبرى مع الجنوب 1994، فإن حزمةً تعويضات لأسر الضحايا والجرحى والمعاقين وإعادة تأهيل المعتقلين السياسيين السابقين ونزع سلاح جماعات التمرد السابق سوف تؤدي إلى أعباء مالية هائلة لا يقدر عليها اليمن بشكل واضح. في الواقع، لكي يقوم زعيم قبلي بتشجيع أفراد قبيلته للتخلي عن الانتقام وقبول المصالحة، فسوف يتوقعون منه عرض تعويضات للعائلات التي فقدت معيليهم الأساسيين. لم يتم بعد تسليم معظم الاعتمادات التي تعهد بها المجتمع الدولي حتى الآن (معظمها تعهدت بها دول الخليج العربي). من بين 7.9 بليون دولار تعهد بها "أصدقاء اليمن" في سبتمبر 2012، تم تسليم قرض بقيمة 1 مليون دولار فقط من العربية السعودية في يناير من هذا العام.[71]

يمكن أن يكون توفير مكان محايد لحوار ومصالحة الأطراف عند الحاجة، مساهمة مهمة أخرى. وهذا لا يعني إنه ينبغي أن تتم عملية الحوار بالكامل خارج اليمن، ولكن عند نقطة ما قد تشعر الأطراف بأن صنعاء لا توفر المناخ الأفضل للمحادثات، قد يكون ذلك لأسباب متنوعة تشمل وضعاً أمنياً مشكوك فيه وشبهات حول تأثير النظام السابق، علاوةً على ذلك، قد يكون المشاركون أكثر عرضةً لمشاحنات داخل الأحزاب في صنعاء أو قد ينجذبون إلى مواقف متشددة من أجل مناشدة وسائل إعلام محلية مستقطبة ويلعبون على قواعدهم. توفير مكان محايد للحوار سوف يحد من الضغوط الواقعة على السياسات المحلية.

أخيراً، يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً فذا بتزويد الأطراف بالخبرات الفنية في الوساطة وتسهيل التجمع وتوفير أفضل الممارسات وقصص نجاح لمصالحات وطنية لاستخدامها كنماذج. قد تكون المقارنات مع بلدان أخرى مرت بتجارب مماثلة مفيدة بشكل خاص. تشتمل التحديات التي تواجه المصالحة اليمنية كما تمت مناقشتها في هذا البحث على بعض أشكال المساعدة، التي يمكن للمجتمع الدولي المساهمة بها لبناء يمن يمكنه وضع فاصل مع نزاعاته التاريخية والتمتع – أكثر من أي وقت في تاريخه الحديث- بدرجة من التوحد والاستقرار المستدام.

71. محمد غباري، "Yemen receives promises for more aid from Gulf states،" (اليمن يتلقى وعوداً بمزيد من المساعدات من دول الخليج)، رويترز، 21 يناير، 2013، <http://english.alarabiya.net/2013/01/21/261697.html>. إجراء مفاوضات بشأن كيفية تخصيص وتحديد مسار المساعدات، جنباً إلى جنب مع مخاوف أمنية أعاقت توصيل الاعتمادات المالية الدولية. للمزيد، انظر "Yemen's Recovery Plagued by Delays،" (التأخير تصيب استعادة اليمن)، اليمن بوست، 26 يناير، 2103، <MainCat=7&6462-ID=3&SubID.<http://yemenpost.net/DetailI23456789.aspx?ID

ملحق 1: المبادرة الخليجية لليمن. مبادرة مجلس التعاون الخليجي ترجمة الأمم المتحدة

يرغب الموقعون على هذا الاتفاق، في تحقيق تسوية سياسية للأزمة في اليمن، والتي تجري وفقاً لبنود المبادرة التي اقترحها مجلس التعاون الخليجي في 21 أبريل 2011 وعملاً بالمبادئ الأساسية التالية:

- إن الحل الناجم عن هذا الاتفاق سوف يحفظ الوحدة، والأمن والاستقرار في اليمن؛
- إن الاتفاق سوف ينجز طموحات الشعب اليمني نحو التغيير والإصلاح؛
- إن انتقال السلطة سوف يكون سلساً، آمناً ومبنياً على إجماع وطني من أجل تجنب الانزلاق إلى الفوضى والعنف؛
- إن كافة الأطراف تلتزم بإزالة مصادر التوتر من الناحية السياسية والأمنية؛
- إن كافة الأطراف تلتزم بإنهاء كل أشكال الانتقام، والمتابعة، والملاحقة القضائية بتقديم ضمانات وتعهدات باتجاه هذه الغاية؛

وقد وافقت على المراحل التنفيذية التالية:

1. في اليوم الأول للاتفاق، سوف يطلب رئيس الجمهورية من المعارضة أن تشكل حكومة وحدة وطنية بتمثيل 05 بالمائة من كل جانب. إنه سوف يتم تشكيل الحكومة في موعد أقصاه سبعة أيام بعد طلبه.
2. إن الحكومة المشكلة حديثاً سوف تخلق المناخ المناسب من أجل تحقيق إجماع وطني ووضع نهاية لمصادر التوتر من الناحية السياسية والأمنية.
3. في اليوم التاسع والعشرين من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، سوف يعتمد البرلمان –بما في ذلك المعارضة- قوانين تمنح الحصانة من الملاحقة التشريعية والقضائية للرئيس والذين عملوا معه خلال فترة توليه منصبه.
4. في اليوم الثلاثين من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وبمجرد اعتماد البرلمان –بما في ذلك المعارضة- لهذا القانون يتعين على رئيس الجمهورية أن يقدم استقالته إلى البرلمان. وعندما يقبل البرلمان استقالته، سوف يصبح نائب الرئيس، الرئيس الشرعي بالتعيين.
5. سيقوم الرئيس بالتعيين بدعوة إلى انتخابات رئاسية في حدود 60 يوماً وفقاً للدستور.
6. سوف يقوم الرئيس الجديد بإنشاء لجنة دستورية للإشراف على إعداد الدستور الجديد.
7. عند استكماله، سيتم عرض الدستور الجديد للاستفتاء الشعبي.
8. إذا ما اعتمد الدستور عن طريق الاستفتاء، سيتم تحديد إطار زمني للانتخابات البرلمانية وفقاً للدستور الجديد.
9. بعد الانتخابات، سيطلب الرئيس من رئيس الحزب الحاصل على العدد الأكبر من الأصوات تشكيل الحكومة.
10. ستكون الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي شهوداً على تنفيذ هذا الاتفاق.
11. وقد تم إعداد هذا الاتفاق من أربع نسخ أصلية باللغة العربية.

وسوف يدخل حيز التنفيذ بدءاً من تاريخ توقيع جميع الأطراف عليه.

مجموعة الأزمات الدولية، "Yemen: Enduring Conflicts, Threatened Transition" (اليمن: نزاعات مستمرة، وتحول مهدد) تقرير الشرق الأوسط رقم 125، 3 يوليو 2012، <pdf.
<http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20Africa/Iran%20Gulf/Yemen/125-yemen-enduring-conflicts-threatened-transition.

ملحق 2: الدليل الإرشادي للحوار الوطني اليمني وحل القضية الجنوبية، على النحو الذي بينه الحزب الاشتراكي في الجنوب

الحزب الاشتراكي يضع جملة من المحددات والمخارج للحوار وحل القضية الجنوبية

وافقت الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني في عدد من اجتماعاتها الدورية في الآونة الأخيرة أمام عدد من القضايا التنظيمية الداخلية، وأمام التطورات السياسية الوطنية التي تمر بها البلاد، والمرتبطة بوقائع ونتائج تنفيذ المبادرة الخليجية. وآليتها التنفيذية وكذا الاستعدادات الجارية والمواقف المتخذة من قبل مختلف الإطراف السياسية على الساحة الوطنية بشأن الحوار الوطني المنصوص عليه في المبادرة وفي آليتها التنفيذية.

وتابعت الأمانة العامة التطورات الإدارية والسياسية والعسكرية. وخاصة بعد إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة، وحصول رئيس الجمهورية الجديد الأخ/ عبدربه منصور هادي على الشرعية الشعبية التي تخوله اتخاذ العديد من القرارات المصيرية تلبية للطموحات الشعبية في إحداث التغيير، وإخراج البلد من ربقة النظام الفردي العائلي، و تهيئة الشروط والظروف الملائمة لإجراء حوار وطني شامل تشارك فيه مختلف الأطراف بدون استثناء وبدون شروط أو سقوف مسبقة، وذلك بهدف التوصل إلى معالجات جادة بكافة القضايا التي تواجه البلاد، وفي مقدمتها معالجة القضية الجنوبية.

وبهذا الصدد حيت الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني جماهير الشعب المنخرطة في المقاومة الشعبية في محافظة أبين وتصديها البطولي إلى جانب القوات المسلحة للمجاميع المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي، الذي أدخل العديد من مدن ومناطق ابين إلى دوامة العنف الأهوج، علاوة على ما يمثله ذلك من تهديد خطر للاستقرار السياسي والاجتماعي والدفع بالبلد بأكمله نحو السقوط في وهدة الفوضى الشاملة وانهيارها وشرذمتها.

وترى الأمانة العامة أن محاربة الإرهاب والتخلص من الفلول المسلحة لتنظيم القاعدة يحتاج إلى تضافر الجهد الشعبي والرسمي وخوض مواجهة شاملة وعلى كافة المستويات والصعد للتخلص من هذا الوباء الخطير واجتثاثه كلية وبصورة نهائية.

ولدى وقوفها أمام استعدادات الحزب للمشاركة في الحوار الوطني الشامل أكدت الأمانة العامة حرص الحزب الاشتراكي اليمني على ألأهمية الاستثنائية لهذا الحوار باعتباره الفرصة الممكنة لإنقاذ البلد من الأزمات التي تطحنه، وتهيئة سبل الانتقال السلمي لأوضاعه، ومعالجة القضايا المتفاقمة التي يرزح تحت ثقلها، بحثاً عن حلول عملية وجذرية لها، تسهم في توفير الظروف الملائمة لانطلاقته المستقبلية، بما يخدم تحقيق تطلعات أبنائه السياسية والاقتصادية الاجتماعية ومن هذا المنطلق حثت الأمانة العامة الفريق المشكل من عدد من أعضائها لإعداد التصورات الخاصة بالحزب حول كافة القضايا المطرحة للحوار.. وترى الأمانة العامة للحزب إن من الضروري إيجاد أجواء بناءة تساعد الحوار الوطني الشامل على إحراز تقدم حقيقي في التوصل إلى حلول ناجعة للقضايا المطروحة أمام الحوار، وخاصة حول القضية الجنوبية يتطلب ا اتخاذ العديد من الإجراءات السياسية والإدارية من قبل الرئيس عبدربه منصور هادي، ومن قبل حكومة الوفاق الوطني برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوه، يكون من شأنها قطع الشك باليقين على جدية موقف الدولة من الحوار ومن النتائج التي يمكن أن يتوصل إليها، ومن أن الوضع الجديد لا يمكن أن يقبل المراوغات التي طالما مارسها النظام السابق الذي جاءت ثورة 11 فبراير 2011 لاجتثاثه، والتخلص من أساليبه ومن سياساته التدميرية.

وبهذا الصدد أكدت الأمانة العامة للحزب على أهمية أن يتخذ الرئيس الجديد وحكومة الوفاق الوطني العديد من القرارات والإجراءات التمهيدية الهادفة إلى بناء أجواء الثقة وتأكيد الجدية، ومن هذه القرارات والإجراءات المهدة لحوار جاد لمعالجة القضية الجنوبية مايلي:

1. إعادة الموظفين المدنيين والعسكريين المشردين والموقوفين والمحالين قسراً إلى التقاعد والنازحين في الخارج جراء حرب صيف عام 1994 إلى أعمالهم فوراً ودفع مستحقاتهم القانونية.
2. دفع مرتبات ومستحقات من فقدوا مصادر دخلهم جراء نهب أو خصخصة المؤسسات والشركات العامة التي كانوا يعملوا فيها.
3. تشكيل هيئة وطنية للمصالحة والإنصاف يشارك في عضويتها ممثلين عن الموقوفين والمتضررين والمعنيين، تبت في شكاوى وتظلمات الموقوفين والمبعدين، وتكون قراراتها وإجراءاتها ملزمة للجهات الحكومية ذات العلاقة.
4. إعادة الممتلكات والأموال التي تم الاستيلاء عليها بعد حرب 1994، سواء كانت خاصة بالأفراد أو الأحزاب أو النقابات أو الدولة، ووقف إجراءات البسط والاستيلاء على الأراضي، واستعادة ما صرف منها بدون وجه حق، وإعطاء الأولوية في الانتفاع من الأراضي بها لأبناء المحافظات الجنوبية.
5. محاكمة الفاسدين المتورطين في العبث بأراضي وعقارات وموارد الدولة والمال العام، والممتلكات التعاونية، والبدء بكبار الفاسدين المسؤولين عن نهب الجنوب، واستعادة كل ماتم نهبه.
6. إعادة الفلاحين الذين تضرروا بطردهم من ارضي الانتفاع، وفقدوا حيازتهم للأراضي في الجنوب جراء الحرب وتداعياتها اللاحقة إلى منازلهم وأراضيهم.
7. معاملة كافة ضحايا حرب 1994 كشهداء، ومعاملة الجرحى وأسرهم، واسر الشهداء بالتساوي في الرعاية والحقوق.
8. التواصل مع أطراف النضال السلمي للحراك الجنوبي، وكذا القيادات الموجودة في الخارج، ودعوتها للمشاركة في الحوار الوطني.

ملحق 2 (تتمة): الدليل الإرشادي للحوار الوطني اليمني وحل القضية الجنوبية، على النحو الذي بينه الحزب الاشتراكي في الجنوب

9. إلغاء ثقافة تمجيد الحروب ألأهلية والدعوة إلى الثأر والانتقام السياسي في مناهج التعليم، ومنابر الإعلام والثقافة، وإزالة مظاهر الغبن والانتقاص والإقصاء الموجهة ضد التراث الثقافي والفني والاجتماعي ورد الاعتبار للتاريخ السياسي للجنوب، ا لذي تعرض للطمس والإلغاء بعد حرب 1994.
10. توجيه اعتذار رسمي لأبناء الجنوب لما لحق بهم من أضرار جراء حرب 1994، ولما نالهم من قهر ومعانات جراء السياسات التدميرية التي اتبعها النظام بعد الحرب.
11. الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين ا لسياسيين على ذمة الثورة والحراك السلمي الجنوبي، ووقف كافة إشكال القمع ضد الفعاليات السياسية والشعبية السلمية.
12. السماح بإعادة إصدار صحيفة «الأيام» وتعويضها عن الإضرار التي لحقت بها وبهيئة تحريرها، ورفع الحضر عن المواقع الالكترونية الجنوبية بغض النظر عن طبيعة توجهاتها.

29 إبريل 2012
صنعاء

"الحزب الاشتراكي يضع جملة من المحددات والمخارج للحوار وحل القضية الجنوبية"، الاشتراكي. نت، 3 مايو 2012، <http://www.aleshteraki.net/news_details.php?sid=12741>.

ملحق 3: الشروط العشرة للحوثيين للمشاركة في الحوار الوطني اليمني

الحوثيون يطرحون عشرة شروط للدخول في "الحوار الوطني"

الحوثيون موافقتهم بالدخول إلى الحوار الوطني المزمع تدشينه في اليمن ، لكنهم وضعوا شروطا قالوا إنها أسس وضوابط سليمة للحوار لا تقبل بفرض مساراته من الداخل أو الخارج وتفقده مضامينه بما يصادر قناعات المتحاورين .. وجاء في شروط الحوثيين التالي:

انطلاقاً من ثوابت الثورة الشعبية والمصلحة الوطنية، ووفاءً لتلك الدماء الزكية التي سقطت من أجل إسقاط النظام الظالم وبناء الدولة المدنية العادلة نقدم هذه الرؤية والتي نرى أنها تمثل أسساً لحوار صحيح يضمنُ تحقيق أهداف الثورة وتخفيف معاناة الشعب اليمني الذي عانى الكثير والكثير.

وبما أننا لا نرفض لغة الحوار بل نعتبره وسيلة صحيحة إن تم استخدامه وفق أسس وضوابط سليمة بعيدة عن فرض مسارات من الداخل أو الخارج تخالف مبدأ الحوار والشراكة وتفقده من مضامينه وتصادر قناعات الآخرين.

وبناءً على المداولات التي تمت بين مختلف القوى السياسية وممثلي المكونات الثورية في اللقاء التشاوري الذي انعقد في (محافظة صعدة) خلال الفترة من 3/5 إلى 2012/5/5 نقدم الرؤية التالية:

1. **ضرورة استمرار الثورة وأن لا يعني الحوار نهايتها، وأن استمرارها ضرورة وضمانة لتحقيق أهدافها في ظل المساعي المستمرة من بعض القوى الأجنبية وعملائها في الداخل لفرض مسارات وأجندة سياسية تأخذ فقط بعين الاعتبار مصالح الأجانب وتصادر أهداف الثورة ومطالب الشعب ومصالحه.**
2. **تهيئة المناخ الملائم للحوار والمساعد على إنجاحه قبل بدئه من خلال ما يلي:**
   - **أ. الاعتراف من القوى المتورطة بالحرب على الجنوب والمحافظات الشمالية بخطأ الحرب وعدالة قضيتيهما، ومظلومية تعز وتهامة وما يترتب على ذلك من الحقوق.**
   - **ب. وقف الخطاب التحريضي والشحن الطائفي وإيقاف الحروب ووقف الاعتداءات على الساحات وعلى المسيرات والمظاهرات والأنشطة والفعاليات السلمية.**
   - **ج. حيادية الإعلام الرسمي ووطنيته بحيث يكون على مسافة واحدة من الجميع ومتجرداً في تقديم الحقيقة وغير موجه لصالح طرف ضد الآخرين ورفع الحجر الإعلامي عن القوى الثورية الحرة.**
   - **د. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين من الثوار والمعتقلين على خلفية سياسية أو صحفية ومعالجة الجرحى ورعاية أسر الشهداء ووقف الانتهاكات بحق الصحفيين.**
   - **هـ. تخفيض أسعار المشتقات النفطية والسلع الضرورية بما يكفل للشعب العيش الكريم والآمن.**
3. **أن تكون الثورة وأهدافها مرجعية للحوار بحيث يكون محققاً لأهدافها ومستنداً إلى شرعيتها.**
4. **ألا يكون على الحوار أي وصاية أجنبية أو محلية ولا بأس برعاية من الأمم المتحدة تساعد على إنجاحه دون التدخل في فرض مساراته أو مقرراته.**
5. **أن يتناول الحوار كافة القضايا الوطنية بلا استثناء ومنها إرساء مرحلة انتقالية حقيقية تؤسس لمستقبل قائم على العدالة وتساوي الفرص والحقوق والمواطنة وهيكلة الجيش والأمن والنظام الانتخابي وغير ذلك من القضايا المهمة.**
6. **أن تكون أسس وآليات وأطر الحوار وترتيباته متوازنة وغير مجيرة لصالح طرف من الأطراف حتى لا يكون الحوار مطية للقوى الانتهازية المستبدة والإقصائية التي لا يهمها إلا الوصول إلى السلطة بأي ثمن، وأن يكون للقوى التي ستشارك فيه حق المشاركة في وضع آلياته وأطره وأسسه.**
7. **أن تتخذ القرارات بالتوافق ويكون الحوار علنياً وعلى طاولة مستديرة ويكون قوام مؤتمر الحوار على أسس عادلة تشمل جميع الأطراف بعيداً عن الإقصاء والتهميش، وفي حال رفضت أي من القوى الشعبية الدخول في الحوار يتم معالجة هذه القضية وسماع مطالبها وأسباب مقاطعتها للحوار.**
8. **حيادية المؤسسة العسكرية والأمنية والتزامها عدم التدخل في الشؤون السياسية ومنها الحوار، باعتبارها مؤسسات وطنية يجب أن تقف على مسافة واحدة من الجميع.**
9. **اعتزال رموز النظام المتورطين في القتل والموغلين في الفساد للمشهد السياسي وإحالة أمرهم إلى قانون العدالة الانتقالية الذي يجب أن يكون من مقررات الحوار الوطني ووفق الأسس المتقدمة.**
10. **أن تحدد الأطراف الداعية للحوار موقفها مما تقوم به أمريكا وبعض الدول الأخرى من انتهاكات متواصلة لسيادة اليمن براً وبحراً وجواً ومن قتل للشعب ودخول الجنود الأمريكيين أكثر من منطقة ومحافظة يمنية باعتبار ذلك يمثل انتهاكاً لكرامة اليمنيين.**

"الحوثيون يطرحون عشرة شروط للدخول في الحوار الوطني،" الحدث، 5 أكتوبر 2012، <http://www.alhadath-yemen.com/news19308.html>.

ملحق 4: رسومات الكتابة على الجدران في صنعاء

رسومات الكتابة على الجدران في جميع أنحاء صنعاء، تم رسمها كجزء من حملة أطلق عليها "ذاكرة الجدران." الاستنسلات، تهدف لدفع الحكومة اليمنية للتحقيق في حالات "الاختفاء القسري،" تعرض كيف ظلت هذه القضية عالقة في أذهان اليمنيين عبر فترة من تاريخ اليمن الحديث. حسبما يمكن رؤيته أدناه، بدء الاختفاءات لم يكن فقط عند وصول صالح إلى السلطة 1978، ولكن أيضاً عبر أكثر من ثلاثة عقود تلت ذلك.

صورة I–VI: "كلنا الشهداء والمخفين قسراً" (حملة مناصرة)، صفحة على الفيسبوك. <https://www.facebook.com/yemen78>.

صورة VII: ذا ديلي ثورة، <http://www.dailythawra.com/items/fbphoto/916552>.

صورة VIII: "عين اليمن الإخبارية"، صفحة على الفيسبوك. <https://www.facebook.com/yennews>.

ملحق 5: خرائط اليمن

اليمن، واشنطن: وكالة الاستخبارات المركزية، <https://www.cia.gov/library/publications/cia-maps-publications/map-downloads/Yemen_Admin.pdf>.

ملحق 5 (تتمة): خرائط اليمن

خارطة الشرق الأوسط، ويكيميديا كومنز، <commons.wikimedia.org/wiki/File:Middle-East-map.gi f>.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2013

السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، ابراهيم شرقية

نحو شراكة إستراتيجية؟ الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في شرق أوسط ثائر
موجز ورشة عمل

أجندة للحقوق في العالم الإسلامي؟ تطور إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان
دراسة تحليلية، توران كيا اوغلو

2012

إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، عمر عاشور

بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس و ليبيا
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

ضياع سوريا (وكيفية تجنبه)
موجز السياسة، سلمان شيخ

شيوخ و سياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة
موجز السياسة، ستيفان لاكروا

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2012
تقرير مركز بروكنجز الدوحة

التصويت من أجل التغيير: المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحولات العربية
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، إيلن لاست

تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود و التحول و المستقبل
موجز السياسة، عمر عاشور

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

صياغة دستور مصر: هل يمكن لإطار قانوني أن يعيد إحياء عملية الانتقال؟
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، تامر مصطفى

تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم
دراسة تحليلية، لي نولان